جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

اشكالية الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي
دراسة حالة الجزائر (2014 – 2021)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبة:

عليان حورية
مصباح رزيقة

تحت إشراف الأستاذ:

برابح محمد

أعضاء لجنة التقييم:

اسم الاستاذ	الرتبة	الصفة
يوسفي عاشور	أستاذ محاضر	ممتحن
كحلة عبد الغاني	أستاذ مساعد	ممتحن

السنة الجامعية: 2022/2021

كلمة شكر

أولا و قبل كل شيء الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين و أسئل الله برهما و طاعتهما.

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل و في تذليل ماواجهناه من صعوبات،و نخص بالذكر الأستاذ المشرف "**برابح محمد** " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بكل عبارات الإحترام و التقدير لجميع "**أساتذة جامعة المدية**".

و أتقدم بالشكر و الإخلاص إلى والدي و عائلتي الصغيرة مع كل دعواتي لهم بالنجاح في الحياة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿قل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون﴾

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل الإ بشكرك ولا يطيب النهار إلي بطاعتك ..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة ..و نصح الأمة ..إلى نبي الرحمة و نور العالمين ..سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني..إلى بسمة الحياة و سر الوجود..إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي الحبيبة**

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار..إلى من علمني العطاء بدون انتظار..إلى من أحمل إسمه بكل افتخار.. أرجو أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد..**والدي العزيز**

إلى زوجي و أولادي : خالد ، موسى ، عبد الرحيم

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم

أخواتي و عائلة زوجي

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى أغلى ما أملك في الوجود والديا العزيزين حفظهما الله وأطال في عمرهما..

إلى من أقتسم معهم تفاصيل الحياة.. أخواتي الأعزاء

إلى كل عائلتي الكبيرة..

إلى كل من وقف بجنبي في الأوقات الصعبة

إلى كل طلبة الماستر بتخصصاتهم الثلاث..خاصة طلبة اقتصاد نقدي و بنكي

إلى كل أساتذتي خلال مساري الد ا رسي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نموه وانتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطرتها السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد المهيكل أو الرسمي.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية الجزائرية في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن الواقع أثبت عدم فعالية هذه المجهودات وتسجيل نمو متزايد للسوق غير الرسمي، وبالتالي عدم تحقيق هذه الجهود .

وعليه يوصي الباحثان إلى ضرورة سن تشريعات جديدة تتماشى وآليات مكافحة الاقتصاد غير الر سمي في الجزائر، وتكثيف عملية الرقابة قصد ردع التجار الفوضويين والأنشطة غير الرسمية المضرة بالاقتصاد الوطني، مع دمج هذه الأنشطة في قنوات الاقتصاد الرسمي.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي، القنوات غير الرسمية، الأنشطة الموازية، الاخضاع الضريبي .

Résumé :
Cette étude vise à analyser les déterminants de l'économie informelle en Algérie, d'identifier les facteurs les plus importants et les raisons qui ont conduit à sa croissance et à sa propagation, en s''exposant aux mesures les plus importantes mises en place par les autorités publiques algériennes pour lutter contre ce dangereux phénomène sur l'économie formelle ou structuré.
L'étude a révélé que malgré les efforts déployés par les autorités publics algériens dans cette lutte contre l'économie informelle, la réalité a prouvé l'inefficacité de ces derniers comme a enregistré une croissance sur le marché parallèle, ce qui a conduit à la nonatteinte des objectifs voulus. Cela dit , les chercheurs recommandent la nécessité d'adopter une nouvelle législation conforme aux mécanismes de lutte contre l'économie informelle en Algérie, d'intensifier le processus de surveillance afin de dissuader les commerçants anarchistes et les activités informelles qui causent préjudice à l'économie nationale, avec l'intégration de ces dernières dans les canaux de l'économie formelle.

Mots–clés : Economie informelle ; Canaux informels ; Activités parallèles ; Assujettissement fiscal .

فهرس المحتويات

اشكالية الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي

البيان	الصفحة
كلمة شكر.	
إهداء.	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول : ماهية الاقتصاد غير الرسمي	**2**
المطلب الأول : التسميات التي ظهرت قبل كلمة غير الرسمي	2
المطلب الثاني : تعاريف الاقتصاد غير الرسمي ، خصائصه و أشكاله	3
المطلب الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	7
المبحث الثاني : أسباب الاقتصاد غير الرسمي ، اثاره و الحلول المتبعة لمواجهته	**10**
المطلب الأول : أسباب الاقتصاد غير الرسمي	10
المطلب الثاني: اثار الاقتصاد غير الرسمي	13
المطلب الثالث: طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	16
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي	**19**
مقدمة الفصل	19
المبحث الأول : مبررات و أهداف الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي	**20**
المطلب الأول : مبررات و أهداف الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي	20
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في موقف المكلفين من الضريبة	21
المبحث الثاني : اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي و تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي	**22**
المطلب الأول : اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي	22
المطلب الثاني : تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي	25

خلاصة الفصل	28
الفصل الثالث : الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2014- 2021)	
تمهيد الفصل	29
المبحث الأول: وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	**30**
المطلب الأول : مراحل تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	31
المطلب الثاني : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و عوامل انتشاره و أشكاله	34
المطلب الثالث : ا ثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	42
المبحث الثاني: الاصلاح الضريبي في الجزائر و دوره في دمج الاقتصاد غير الرسمي	**45**
المطلب الأول : تبسيط النظام الجبائي و تقليص العبء الضريبي	45
المطلب الثاني: التوسع في منح الامتيازات الجبائية	46
المطلب الثالث: تنسيق و تشديد الاجراءات الرقابية	48
المطلب الرابع : اجراءات أخرى لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي	49
خلاصة الفصـل	51
خاتمة عامة	**52**
المراجع.	**55**

▪ فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	صفحة
01-01	المصطلحات و التسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي	2
01- 02	الفرق بين أهداف الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي	5
03- 03	نسبة الاقتصاد غير الرسمي للناتج الوطني الخام (1988 – 2021)	10
03 - 04	تطور المديونية الخارجية في الجزائر (1985 – 2021)	10
03- 05	تطور معدل البطالة في الجزائر (1985 – 2021)	64
03- 06	تطور معدل الفقر في الجزائر (1985 – 2021)	65

▪ فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	صفحة
1–1	العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	6

المـقدمـــة

مقدمة :

يعتبر الإقتصاد غير الرسمي ظاهرة تهدد الكثير من إقتصاديات الدول النامية و المتقدمة بحيث لا يوجد اقتصاد وطني في أي دولة يخلو من وجود دائرة النشاطات السوداء و الحديث في هذه الظاهرة ذو أهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة بعد التحولات و التغيرات التي حصلت بالدول من كافة النواحي : السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية .

اهتم الباحثين في الميدان الاقتصادي بدراسة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي بالبحث في مختلف الأسباب و العوامل التي أدت الى انتشارها و توسيع رقعتها و لقد اختلفت المفاهيم و تعددت المصطلحات و التسميات المطلقة على الإقتصاد غير الرسمي مثل مصطلح الإقتصاد الخفي ، الإقتصاد الموازي ، الإقتصاد الأسود ، الإقتصاد الظلي ، الاقتصاد التحتي و الاقتصاد غير المنظم ، الإقتصاد السري .....

لقد زاد حجم انتشار هذه الظاهرة بشكل واسع مما أدى الى ضرورة تدارك الوضع لكونه يشكل معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي و تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تعاني من ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي و يرجع ذلك الى التغيرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري و التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها و لعل أهم مرحلة ميزت هذا الأخير هي فترة مابعد منتصف الثمانينات و التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثير كبير على مردودية الإقتصاد الوطني مما دفع بالجزائر للتوجه الى اصلاحات حملت في طبيعتها تغير النظام الاشتراكي المتبع و تبني نظام السوق .هذه المرحلة الانتقالية كانت لها الأخرى انعكاسا سلبيا على الناحية الإقتصادية و الاجتماعية و قد تمخض عنها ظهور الإقتصاد غير الرسمي . خلال هذا العرض التقديمي نطرح **الإشكالية** التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة الضريبية في احتواء ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ؟

التساؤلات الفرعية: من خلال التساؤل السابق الذي يعبر عن غاية و هدف البحث و حتى يتيسر لنا الالمام بجوانب الموضوع ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة، و هي:

1. ماهو الإطار النظري للإقتصاد غير الرسمي ؟؛
2. ما هي اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي؟؛
3. فيما تتمثل الآليات و الترتيبات الجبائية التي اعتمدتها الجزائر لامتصاص القطاع غير الرسمي ؟؛

الفرضيات :تمثلت في:

1. الإقتصاد غير الرسمي هو سلوك ضد النظام العام ، يتعلق بأي شيء لا يتوافق مع النظام الإقتصادي الفعلي للدولة .
2. اليات الاخضاع الضريبي متعددة تسمح باستقطاب الأنشطة غير الرسمية ضمن النطاق الرسمي .
3. اعتمدت الجزائر على اليات اتخذتها ادارة الضرائب من اجل احتواء القطاع غير الرسمي .

المنهج المتبع و أدوات التحليل المستعملة:

لقد اقتضت طبيعة الدراسة و خصوصيتها التعامل مع **المنهج الوصفي** في الجانب النظري؛ من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي و اليات الاخضاع الضريبي للنشاط غير الرسمي وكذلك إلى مختلف الدراسات التجريبية الخاصة بالموضوع ، أما في الجانب التطبيقي فأستعمل **المنهج التحليلي** معتمدين على جمع المعطيات وتبويب البيانات ،كما تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات تتمثل أساسا في:

- الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية؛
- التقارير و الدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: تعود مبررات اختياري لهذا البحث إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية و منها الذاتية، و من هذه المبررات ما يلي:

- محاولة ضبط مفهم الاقتصاد غير الرسمي؛
- محاولة التعرف على اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي؛
- معرفة واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و الاجراءات الجبائية التي اتخذتها الجزائر لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي.
- النقص الشديد في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خاصة و في العالم عامة .

حدود الدراسة: يمكن وضع حدود للدراسة للإلمام بمختلف جوانبها من إيجاد:

- **إطار مكاني:**حيث يشمل موضوع الدراسة على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
- **إطار زماني:** حيث تقتصر الدراسة على الفترة المحددة من 2021/2014.

أهداف الدراسة:يهدف دراسة هذا البحث الى:

- الإجابة عن الإشكالية المطروحة.
- التعرف على الإطار المفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي؛
- يهدف البحث إلى التعرف على اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي.
- التعرف على اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي التي اتبعتها الجزائر .

الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الإقتصاد غير الرسمي، نذكر منها الدراسات التي قام بهاكل من :

الدراسة الأولى :برحمون حياة، الإقتصاد غير الرسمي وأثره على إقتصاديات الدول النامية– د راسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التسيير و العلوم التجارية –جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009 – 2010 .

ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وأبعادها المختلفة في الدول النامية مع إلقاء الضوء على واقع الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر ورصد تطوره كمعرفة السبل الكفيلة بمعالجته ،حيث خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الآثار السلبية للإقتصاد غير الرسمي، إلا أنه يعتبر ذا أثر إيجابي في الدول النامية كونه يوفر دخلا لشريحة كبيرة مفن أفراد المجتمع كما يعتبر كإستراتيجية للعيش، كما خلصت إلى أن ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر ترجع إلى عدة أسباب متداخلة و متشابكة، غير أن السبب الرئيسي وراء بروزها في التسعينات تحديدا هو المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الجزائري و الإصلاحات المتخذة وما رافقها من إختلالات هيكلية كممارسات سلبية على الإقتصاد ككل .

الدراسة الثانية : بورعدة حورية، الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر–دراسة سوق الصرف الموازية – رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة وهران ، الجزائر 2013 – قد هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على جزء من الإقتصاد غير الرسمي وهي سوق الصرف الموازية، و قد توصلت إلى أنه رغم القرارات الصادرة لمحاربة الأسواق الموازية للصرف إلا أنها لا تزال منتشرة أمام أعين أعوان الأمن كذلك نظرا لعدم تزويد هؤلاء الناشطين للصرف إلا أنها لا تزال منتشرة أمام أعين أعوان الأمن كذلك نظرا لعدم تزويد هؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي بالبلد الذي يزوده بلقمة العيش، كما تظم السوق الموازية لمصرف مصدر لتوفير العملة الصعبة وكن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية كذلك

نظرا لعدم تحرير سعر صرف الدينار الذي يكبح العملية، و لهذا تظم هذه السوق وسيلة جيدة لتبييض الأموال غير المشروعة.

الد راسة الثالثة :رشيدة حمودي، إستراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 - 2012 ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الجهود المبذولة من طرف الجزائر ومصر من حيث التعامل مع الإقتصاد غير الرسمي، من خلال الخطط التنموية المسطرة من طرف كل منهما إعتمادا على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال ، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن غياب تعريف موحد للإقتصاد غير الرسمي كما أن ذلك من خواص متغايرة لطبيعة أنشطة الإقتصاد غير الرسمي زاد المشكل تعقيدا، إذ أن التعاريف المختلفة تؤدي إلى إستراتيجيات مختلفة للإصلاح، كما توصلت إلى أن تحديث الإقتصاد غير الرسمي واضفاء الصبغة الرسمية عليه تدريجيا عبر مراحل أما فيما يخص الإصلاحات التنظيمية لبيئة الأعمال بالنسبة لمصر و في مجالات معينة قد أتت ثمارها

وخاصة بدء النشاط الإقتصادي .بينما لا توجد استراتيجية واضحة ومحددة في الجزائر تعمل على تنظيم و تقليص الأسواق غير الرسمية وتحسين المنافسة بهدف تأطير هذه الأسواق.

الدراسة الرابعة : بودلال علي":مشكلة الإقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول"، مجلة . العلوم الإنسانية,السنة الخامسة ، جامعة تلمسان ، العدد 33 ، الجزائر،2008 .

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الإقتصاد الخفي، وقد ركز الباحث على تشخيص الأسباب كالآثار الناجمة عنها، كما تطرق إلى مختلف الناجمة عنها، كما تطرق إلى مختلف الأساليب المستعملة لتقدير حجم الإقتصاد الخفي مرورا على المقاربات النقدية التي تعد الأكثر إستخداما كما عرض الباحث المككف المشروع كغير المشروع للإقتصاد الخفي لينتهي بتقدير قب انتياج مقاربة نقدية(النموذج القياسي لمعدلة الطلب على النقود

وتركزت إشكالية بحثه حول صعوبة التوصل إلى قياس دقيق الإقتصاد لأنه أصلا خفي، ليخلص الباحث إلى أن إنتشار وتوسع هذه الظاهرة في الجزائر يعود لعدة عوامل أ برزها :جمود النظام الضريبي كعجزه عن مواكبة التطورات العالمية الحديثة، كثرة المزايا كالإعفاءات الضريبية ، الغموض، البيروقراطية الإدارية.....

بينما ما يميز هذه الدارسة عن الدراسات السابقة هو تناول الموضوع بالتركيز على التهرب الضريبي كمتغير مفسر للإقتصاد غير الرسمي، وكنتيجة لذلك فقد جاءت المعالجة مفن خلال الإصلاح الضريبي .

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تضمن بحثنا هذا مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تم تقسيم البحث:

ففي **الفصل الأول** بعنوان الإطار النظري حول الاقتصاد غير الرسمي إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول خصص تحديد مفهوم ماهية الاقتصاد غير الرسمي ، وفي المبحث الثاني تم التطرق الى أسباب الاقتصاد غير الرسمي و اثاره و طرق قياسه وفي ختام الفصل خلاصة الفصل، و خاتمة تطرقنا فيها النتائج و الفرضيات و الاقتراحات .

أما **الفصل الثاني** تم التطرق الى الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي ؛ ففي المبحث الأول تم مبررات و أهداف الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي ،أما المبحث الثاني تناولنا فيه اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي و كذا تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي بعدها خلاصة الفصل.

بعد تناول الجانب النظري فلابد من تطبيق ذلك على الواقع و قد درسنا في **الفصل الثالث** الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (2021/2014) عرضنا في المبحث الأول وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر أما المبحث الثاني اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و قد ختمنا بخلاصة الفصل.

صعوبات الدراسة :

صعوبة الحصول على المعلومات خاصة الإحصائية منها، بالإضافة إلى قلة المراجع الرسمية المعتمدة كالكتب والمجلات الرسمية، الأمر الذي أدى بنا إلى مراجع والمجلات الرسمية، الأمر الذي أدى بنا إلى مراجع أخرى كالملتقيات والمحاضرات الأكاديمية، والتي واجهنا معها مشكلة التصفح في التهميش.

الفصل الأول :

الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

تمهيد الفصل الأول.

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع التي تحمل الكثير من الجدل في وقتنا الحالي ، هذه الظاهرة التي اختلفت تسمياتها و تعاريفها و على الرغم من تزايد انتشارها في مختلف جوانبها لا تزال الى حد الآن في مرحلتها الأولى ، يرجع هذا التقصير الى صعوبة تحديد طبيعة مفهوم هذا الاقتصاد من جهة ، اضافة الى صعوبة تحديد دائرة النشاطات المتعلقة به بشكل واضح من جهة أخرى .

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى توضيح مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ؛ التطرق الى أهم التسميات التي اطلقت عليه؛ أسبابه آثاره و طرق قياسه؛ من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي؛

المبحث الثاني: أسباب الاقتصاد غير الرسمي ؛آثاره و الحلول المتبع لمواجهته ،و طرق قياسه

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

في أدبيات الاقتصاد عدة مسميات للاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الخفي ، اقتصاد الظل ، الاقتصاد الموازي .....، كلها تسميات تحاول ايجاد وصف شامل لهذه الظاهرة حيث لا تزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة، حيث لا تزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة بحيث يصعب ايجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة ،

المطلب الأول: التسميات التي ظهرت قبل كلمة الاقتصاد غير الرسمي"[1]

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد و لقد لخصها Jea– Charles.WILLARD 1989.من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01 – 01) : المصطلحات و التسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

- E conomie nom officielle. - E conomie nom declarée. - E conomiedissimulée. - E conomie submerrgée. - E conomie sous-marine. - E conomie paralléle. - E conomie autonome. - E conomie grise. - E conomie marginale. - E conomie invisible. - Contre-économie. - E conomieillégale.	- E conomie nom observée - E conomie cachée - E conomie souterraine. - E conomie clandestine. - E conomiesecondaire. - E conomie duale. - E conomie noire. - E conomie irrégulière. - E conomie périphérique. - E conomie de l'ombre. - E conomie informelle.

المصدر : بورعدة حورية ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماجيستار ، جامعة و هران، سنة 2014/2013 ، ص 12.

و يمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتسمية الظاهرة الى ثلاثة أنواع"[1] :

---

[1] بورعدة حورية ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماجيستار ، جامعة و هران ، سنة 2014/2013 ، ص 12.

[1] عاطف وليد اندراوس ، الاقتصاد الظلي : المفاهيم المكونات ، الاسباب ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ص12 -13 .

المجموعة الأولى : تشير الى مفهوم السرية : أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة

- من أبرزها : اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي، اقتصاد اسود ، اقتصاد سري ، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي .

و تعطي المسميات السابقة انطباعا بان انشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة ؟، كما تشير للطبيعة السرية و لها لكن لايمكن الجزم بان كافة مفردات أعمال غير مشروعة ، ويرجع ذلك الى وجود بعض الأنشطة البمشروعة بيد أنها غير معلنة و لا تدخل ضمن الحسابات القومية .

المجموعة الثانية: تشير الى مفهوم اللانظامية : و توحي تلك المجموعة باللانظامية الظاهرة و من أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم ، الاقتصاد غير الرسمي ، الاقتصاد النظامي ، الاقتصاد غير المرصود الاقتصاد غير المنظم .

المجموعة الثالثة : تشير الى العلاقة بالاقتصاد الرسمي ، من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهرة الاقتصاد الظلي و الاقتصاد الموازي و يعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر و تتأثر في الاقتصاد.

المطلب الثاني: تعريف الاقتصاد غير الرسمي و خصائصه.

تعددت تعاريف الاقتصاد غير الرسمي من منظمة اقتصادية الى اخرى ومن مختص اقتصادي الى اخر ، حيث حاولوا ايجاد تعريف شامل للاقتصاد غير الرسمي و تحديد خصائصه و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب .

أولا : تعريف الاقتصاد غير الرسمي"[1]

اختلفت التعاريف الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي باختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين و المنظمات الاقتصادية الدولية منها :

1 – تعريف صندوق النقد الدولي : عرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد غير الرسمي يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي ، أو الاقتصاد الموازي ، و هو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المنتحصلة من انتاج السلع و الخدمات المشروعة ، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة . و من ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع أنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية .....

في هذا التعريف يقسم الاقتصاد غير الرسمي الى أنشطة مشروعة و أنشطة غير مشروعة و هو يشمل جميع الانشطة التي في حال ما اذا كانت رسمية فهي تخضع للضرائب.

2 . تعريف مفوضية الاتحاد الافريقي: يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالاشارة الى وثيقة مفوضية الاتحاد الافريقي رقم LSK/EXP4(IV) على أنه : يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة و لها مستوى

[1] رشيدة حمودة ، استراتيجيات ادارةالاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة ، مذكرة تخرج ماجيستار جامعة سطيف ، 20122011 ، ص12

منخفض من التنظيم و الانتاجية و المردودية كما أن لها وصولا محدودا الى الاسواق و التسهيلات الائتمانية و التدريب الرسمي و الخدمات العامة و هي لا تحظى بالاعتراف و الدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة و لا تتقيد باللوائح الحماية الاجتماعية و التشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية

3 – تعريف المكتب الدولي للعمل BIT: عرف الاقتصاد غير الرسمي على أنه قطاع يظم مجموعة و حدات انتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص و المعايير خاصة التقنية منها ، بالاضافة الى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات و بالتالي فقد أشار BITعنا الى التحليل على مستوى الوحدة الانتاجية أي المؤسسة ، حيث اعتمدت معظم الحكومات و المؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية و درجة مساهمتها في PIB.

4– تعاريف بعض الاقتصاديين: تعدد الباحثون و الاقتصاديين الذين انساقوا نحو البحث في الاقتصاد غير الرسمي فقد عرفه **فيتو تانزي** على أنها مجموعة الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية .

بينما عرفه **سميث فليب** على أنه : انتاج السلع و الخدمات القائم عاى أساس السوق سواء كان انتاجها مشروعا أو غير مشروع و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام"[1]

و يرى فريدريك شنايدر أن الاقتصاد غير الرسمي هو جميع عمليات انتاج السلع و الخدمات في السوق التي تمارس بسرية عن السلطات الرسمية للتهرب من تسديد ضرائب الدخل و القيمة المضافة و الضرائب الأخرى ، و تفادي مساهمات صناديق الضمان الاجتماعي أو تجنب تجنب معايير عمل محددة كالحد الادنى للاجور و ساعات العمل القصوى و معيير السلامة . "[2]

5 – تعريف مفوضية الاتحاد الإفريقي "[3]

يتم تعريف الاقتصاد غير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي رقمLSC/EXP4(IV) على أنه" يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية كما أن لها وصولا محدودا إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة .ولها مبان صغيرة أو غير ثابتة وأخيرا لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد باللوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية .ويُعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري

---

[1] د. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ص 15

[2] رمضاني محمد ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، الاثار و سبل الرويض ، جامعة عبد القادر بن باديس مستغانم ، 21/20 نوفمبر 2007 ص 6.

[3] رشيدة حمودة ، مرجع سابق ، ص 13 .

ويُعتبر هذا التعريف واسعا بحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حد سواء ويشير أيضا إلى العمل غير متضمن في نظام التنظيم العادي

تميز هذا التعريف كونه عرف الاقتصاد غير الرسمي من ناحية خصائص معينة كالتنظيم و الإنتاجية و المردودية المحدودين، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية كما شمل التعريف الاقتصاد غير الرسمي الحضري والريفي.

6 – تعريف منظمة التعاون والتنمية ي الميدان الاقتصادي.

تستعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ(*l'économie non observé*) والذي يتشكل من أربع أنواع هي : الانتاج تحت الأرض، الانتاج غير المشروع ، القطاع غير الرسمي ، مؤسسات القطاع العائلي الموجهة للاستهلاك النهائي.

– **الإنتاج الخفي** : أنشطة منتجة ومشروعة لكنها عمدا تختفي عن أنظار السلطات العامة لتجنب دفع الضرائب أو لتجنب تطبيق بعض اللوائح التنظيمية. –

الإنتاج غير المشروع : عبارة عن أنشطة منتجة تولد خدمات و منتجات ممنوعة من طرف القانون أو أنها غير قانونية عندما تمارس من قبل منتجين ليس لديهم ترخيص .

ثانيا : خصائص الاقتصاد غير الرسمي"[1]

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بمجموعة من الخصائص منها :

*توجد في الاقتصاد غير الرسمي كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من بيع و شراء دائنة و مدينة ، ربح و خسارة ، تعاملات نقية و مقايضة ، بيع بالاجل و فوري .....

*يضم شرائح متعددة من المجتمع على اختلاف اعمارهم ، جنسهم ، مستوياتهم التعليمية ، اعرافهن .

*يتواجد في ظل من الدول المتقدمة و الدول النامية .

* لا يخضع للرقابة الحكومية ، و لا يعترف بالتشريعات الصادرة ، أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة ، لذلك يعتمد السرية في عمله شراء و بيعا و عملا أي بعيدا عن الرقابة .

*يستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات و بكل اشكالها فيعتبر مستهلكا للخدمات المقدمة من الدولة دون المساهمة في خزينتها .

*تتصف أسواقه بقلة التنظيم و المنافسة الشديدة.

*مهارات العاملين يتم اكتسابها بالخبر و ممارسة العمل .

* متنوع في طبيعة لذلك يصعب تصنيفه .

* يستمد وجوده من عيوب و ثغرات القطاع الرسمي .

[1] نجاة مسمش ، الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي ، مذكرة نيل شهاد ماستر ، جامعة بسكرة ، 2018/2017 ، ص9

ثالثا : أشكال الاقتصاد غير الرسمي "[1]

تكاد رقعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تتسع لتغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي والخدماتي والتجاري في البلدان النامية وعلى وجه الخصوص في الجزائر.

ويتميز الاقتصاد الخفي بتنوع كبير ويلبي بشكل كبير المعايير المعتمدة لدى الأمم المتحدة وبصفة عامة يوجد شكلان رئيسيان كبيران هما:

1 - **النشاط غير الشرعي البحت (غير الرسمي)** : والذي يشكل مجمل النشاطات غير المسجلة لدى الإدارات العامة (البلديات، المركز الوطني للسجل التجاري، المصالح الإحصائية والجبائية) وهذا من خلال عدم التصريح بالوجود لدى مصالح الضرائب ومن خلال عدم التصريح لدى الضمان الاجتماعي بالأُجراء وأرباب العمل المستقلين المُنخرطين في صناديق الضمان الاجتماعي .

2 – النشاط الشرعي المصرح به جزئيا :ويشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي وهذه الفئة مهيمنة في القطاع الخاص، حيث تمثل نسبة الوظائف غير المصرح لدى الضمان الاجتماعي 50 % من إجمالي المستخدمين، حسب الدراسة التي أنجزها مكتب الدراسات (إيكوتكنيكس) بطلب من البنك العالمي .

وتبين هذه الدراسة أن هناك فرع وسيط بين القطاع المنظم ولقطاع الخفي (غير الشرعي) والذي يتجلى في التصريح الجزئي للنشاطات (التصريح الجزئي لرقم الأعمال والوظائف) بغرض التقليل من الضرائب والأعباء الاجتماعية.

إذن وحسب هيئة الأمم المتحدة و المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمخطط الوطني المحاسبي وبعض الهيئات الوطنية والدولية تم وضع معايير لإعداد تصنيف للنشاطات غير الشرعية، ومن ذلك يمكن استنتاج مايلي :

***النشاط غير الرسمي**:حسب مكتب العمل الدولي يعد النشاط غير رسمي، نشاطا غير فلاحيا، ويتميز بمعيار أوعدة معايير من المعايير التالية:

- نشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.
- نشاطات تمارس بدون سجل تجاري.
- نشاطات رئيسية أو ثانوية غير مصرح
- نشاطات غير قانونية.
- نشاطات محظورة

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس ، سياسة التشغيل و توجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي ، مذكرة نيل شهاد ماستر ، جامعة البويرة ، 2012/2011 ،ص75

•نشاطات متنقلة غير مرخص

***المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية)** : هي وحدة لإنتاج السلع والخدمات التجارية، وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية: "[1]

•عائلية :تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية.

•متنقلة

•محدودة الإنتاج.

•لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن ولها نمط تسييري تقليدي وقديم

• تزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازية.

***الإنتاج غير الشرعي (غير الرسمي)** : وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معايير الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص وللسوق.

***العامل غير الشرعي** :وهو عامل دائم ومؤقت لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل:

• عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح

• كل عامل يمارس نشاطا شرعيا غير مصرح به.

إذن مما سبق يمكننا القول أن أهم النشاطات المدعمة للاقتصاد الخفي هي :إنتاج السلع والخدمات التي يمنع القانون وكل النشاطات الإنتاجية المشروعة وأصبحت غير مشروعة ابتداء من الوقت الذي أصبحت فيه من قبل منتجين غير مرخص لهم.

المطلب الثالث : العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي "[1]

توجد العديد من الصلات بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي ، بحيث لا يستطيع أن يقوم الاقتصاد غير الرسمي كقطاع لوحده.

أولا : العلاقة من حيث الأهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

و يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال أوج الاختلاف بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي و هذا حسب الجدول التالي :

[1] فاطمة الزهراء بوكابوس ، مرجع سابق ، ص 76 .

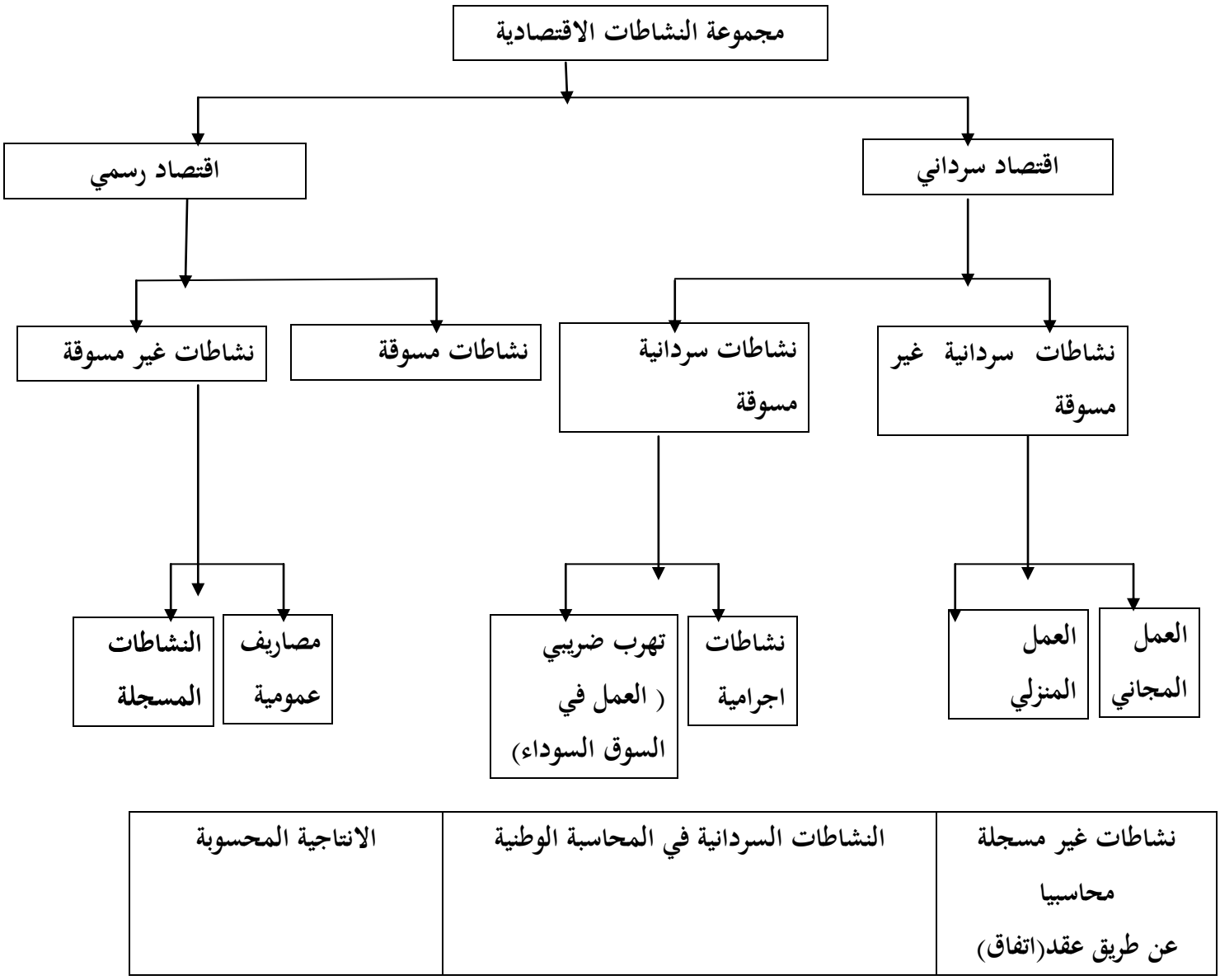
[1] حليلي عبد المالك و عزاوي عبد الرحمان ، الضغط الضريبي و العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي دراسة حالة الجزائر (1966ـ 2009) ، ص ص18-19

جدول رقم (02 –01) : الفرق بين اهداف الاقتصاد الرسمي و اهداف الاقتصاد غير الرسمي

الاهداف الخاصة بالاقتصاد غيرالرسمي	الاهداف الخاصة بالاقتصاد الرسمي
الأهداف الرئيسية:	**الأهداف الرئيسية:**
. تحقيق أقصى حد من البرح في السوق .	. تحقيق مداخيل في السوق.
. انعدام تشريع العمل .	. تطبيق تشريع النقابات .
. سهولة الدخول ، عدم احترتم القواعد	. دخول ، وجود نقابات .
. التمويل الذاتي .	. الاستفادة من القروض الوطنية و الاجنبية .
. عدم دفع الرسوم و الضرائب.	. دفع الرسوم و الضرائب.
هيكلة السوق:	**هيكلة السوق:**
. لا توجد حواجز عند الدخول الى السوق .	. وجود الحواجز عند الدخول الى السوق.
. التشغيل الذاتي ، الأجرة على الوحدة المنتجة	. أجور و عقود العمل.
. منتجات مقلدة .	. منتوجات معيارية ، علامات مسجلة .
. أسواق غير محمية.	. أسواق محمية (الحصص ، الرخص ، الرسوم)
التكنولوجيا:	**التكنولوجيا:**
. تقليدية ، مكيفة ، منشأة .	. حديثة و مستوردة.
. الاستعمال المكثف للعمل .	. الاستعمال المكلف لرأس المال .
. و حدات انتاجية صغيرة ومتنوعة .	. انتاج واسع النطاق .

يمكن توضيح العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي من خلال المخطط التالي الذي قدمه PIERRE PESTIEAU حيث يمثل الشكل مجموعة الاصطلاحات لمختلف النشاطات الاقتصادية الرسمية و غير الرسمية و كما سماها صاحب الكتاب النشاطات السردانية.

الشكل رقم(1.1):العلاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي



نشاطات غير مسجلة محاسبيا عن طريق عقد(اتفاق)	النشاطات السردانية في المحاسبة الوطنية	الانتاجية المحسوبة

المصدر : خليلي عبد المالك و عزاوي عبد الرحمان ،مرجع سابق ، ص ص19-20

من الشكل السابق نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي مع الاشارة الى أن النشاطات السردانية تتمثل في :

* النشاطات غير المرئية (غير مراقبة) و تتمثل في : السرقة ، التعرب من التأمينات ، النصب و الاحتيال.

*نشاطات تهريبية و تتمثل في : التهرب الضريبي ، العمل في السوق السوداء.

*النشاطات غير المسروقة و تتمثل في : العمل المنزلي ، العمل المجاني .

المبحث الثاني: أسباب الاقتصاد غير الرسمي ، آثاره و طرق قياسه.

ان نمو الاقتصاد غير الرسمي يعود الى مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الادارية ، وان هذه الظاهرة نفسها ذات أبعاد اقتصادية سياسية و اجتماعية ، كما أنها مرتبطة بالنشاط الاجتماعي و الاقتصادي و الحركة السياسية لكل بلد عبر الزمن .

المطلب الأول : أسباب الاقتصاد غير الرسمي

تختلف العوامل التي تؤدي بالاقتصاد غير الرسمي بالنمو من دولة الى اخرى بحسب البيئة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية السائدة في كل دولة مما يؤدي الى اختلاف حجم هذا الاقتصاد في كل دولة عن الاخرى طبقا لتأثير هذه العوامل .

أولا : العوامل الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية القوة الدافعة الرئيسية و راء نمو ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نوجزها في مايلي :

1 . ارتفاع مستوى الضرائب "[1]

يتزايد الحافز نحو التحول الى العمل في الاقتصاد غير الرسمي اذا كانت الانشطة في الاقتصاد غير الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت الى اخر ، و يعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب ، وكافة المخاطر الأخرى و بين الدخول الاضافية التي ستعود عليه من التهرب الضريبي ، أخذ في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة ، بناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب ، و يؤدي نمو العبء الضريبي سواء كان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة الى رفع نسبة الضرائب الناتج القومي ، و هو مايدفع إما الى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفع الضرائب .

و يؤدي ارتفاع العبء الضريبي الى تحول بعض الانشطة الى الاقتصاد غير الرسمي ، حيث تصبح هذه الانشطة غير مسجلة و بالتالي لا تدفع الضرائب ، و يتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب الى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي ، الا أن أهمية و درجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة لأخرى.

2 . معدل العقوبة و احتمال اكتشاف التهرب"[1]

أوضحت العديد من الدراسات أن تأثير تشديد العقوبة و الغرامة و زيادة احتكال اكتشاف التهرب يعتبر أكبر من تأثير معدلات الضرائب نفسها على التهرب الضريبي ، و أنها أكثر فاعلية في الحد من التهرب الضريبي عن تخفيض معدلات الضرائب .

---

[1] شهاب حمد شيحان ، اقتصاد الظل بين السببية و التحديد ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 10، العراق 2013 ، ص ص 4-6

[1]. ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2003 ، ص 15

فالمكلف يقارن درجة الخطر ، فإذا كانت قيمة ذلك العقاب أكبر من المبلغ الذي يعود على المكلف إثر تهربه من الضريبة ففي هذه الحالة يبتعد المكلف عن ذلك التهرب و يقلل منه ، لكن إذا كانت قيمة العقاب أقل من المبلغ الذي يعود على المكلف أو غير موجود تماما ، ففي هذه الحالة يكثر التهرب الضريبي

3 . اللوائح الحكومية"[2]

مما لا شك في كثرة التعليمات و اللوائح الحكومية و التنظيمية تعمل على تخفيض قدرة الأفراد نحو الدخول في الاقتصاد الرسمي ، و يقاس ذلك غالبا بعدد القوانين و اللوائح و الشروط اللازمة لدخول الأفراد في مظلة الاقتصاد الرسمي ، و من ثم تمثل حافزا للأفراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي مع أن الأصل في وضع تلك اللوائح و النظم أنها وضعت لتنظيم و تسهيل قضاء حوائج الأفراد لتنفيذ مصالحهم بعيدا عن الاجراءات الرسمية المعقدة .

و منه ينبغي على الحكومات التركيز أكثر على تخفيض أو تقليل اللوائح التنظيمية ، أو على الأقل التحسيس من طرق تنفيذ القوانين و اللوائح بدلا من زيادة عددها في الاقتصاد الرسمي.

ثانيا : العوامل السياسية

لم تعد العوامل الاقتصادية هي المحدد الوحيد لظهور و انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، بل هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها ألا و هي العوامل السياسة التي نوجزها فيمايلي:

1 . النظم الإدارية و القيود الحكومية : "[3]

تعد الأنظمة الإدارية و القيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الإقتصادي أحد العوامل المحددة لنشوء ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ، و قد بينت بعض الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن أن المغالاة في فرض القيود الحكومية على الإنتاج ، سواء كان ذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية مثل حماية المستهلك ، أمر من شأنه أن يشجع الأفراد على التحاليل و البحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود و ممارسة أنشطة خفية يتم من خلال تحقيق قيود غير اعتيادية .

2 . الإفراط في التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي "[1]

يعتبر التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية في أي اقتصاد حافزا مهما لا يمكن تجاهله في التأثير على اتساع مجال الإقتصاد غير الرسمي ، حيث يكون في الغالب درجة تدخل الدولة عن طريق فرض النظم الإدارية التي تصبح مع مرور الوقت قواعد و قوانين لتسيير الاقتصاد ، خاصة في البلدان النامية التي يهيمن فيها القطاع العمومي على كافة مناحي الحياة الاقتصادية ، و بزيادة هذه القيود و الضغوط الإدارية ، يزداد تحاليل الأفراد و المتعاملين

---

[2] عمارة السيد عبد الباسط نصر ، الاصلاح الضريبي و دوره في مكافحة الاقتصاد غير غير المنظم ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، 2012 ، ص ص154-156

[3] عفيف عزة ، الاصلاح الضريبي كآلية لدمج الإقتصاد غير الرسمي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2017/2016 ، ص 16

[1] محمد زعلاني ، شمولية ظاهرة الإقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد العاشر، جامعة باتنة الجزائر ،2011 ، ص 199

الإقتصاديين على هذه القيود المفروضة من طرف الدولة ، و يظهر الإقتصاد غير الرسمي في الأسواق الرسمية الهامة المكونة لأي اقتصاد ،كسوق العمل ، سوق السلع و الخدمات ، سوق المال و النقد ، سوق العملة الصعبة .

3 . عجز الموازنة العامة للدولة "[2]

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة و المتمثل في زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة أحد العوامل المؤدية الى نشوء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، ومن هذه الحالة من الطبيعي أن تتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية و خارجية ، مم يعني زيادة الأعباء المترتبة على كاهل الدولة ، التي تلجأ الى زيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة ، أو رفع معدلات الضرائب القائمة و في كلتا الحالتين تخلق حافزا لدى الممولين للتهرب من دفع الضرائب ، أو تتجه الى الاصدار النقدي الجديد ، أو مايسمى بالتمويل بالتضخم الذي بدوره يؤدي الى زيادة العبء الضريبي الى جانب الضغوط التضخمية و الارتفاع في المستوى العام للاسعار و بالتالي التقليص في دخول دافعي الضرائب أفراد و مؤسسات ، الأمر الذي يدفعهم الى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي ، عن طريق اللجوء الى انشطة الإقتصاد غير الرسمي .

ثالثا : العوامل الاجتماعية"[1]

تتعدد العوامل الاجتماعية التي أدت الى ظهور الاقتصاد غير الرسمي في كافة بلدان العالم باختلاف مستويات تقدمها ، نجد منها :

1 . البطالة و سوق العمل

تعد مشكلة البطالة من أبرز االإختلالات في سوق العمل، فقد إتسع نطاقها ليشمل كافة قطاعات المجتمع، حيث إتضح أن العمالة التي لا يستطيع القطاع الرسمي أن يستوعبها تتوجه تلقائيا لمعمل في القطاع غير الرسمي، فبالإضافة إلى الخرجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا وغيرهم، أيضا القطاع غير الرسمي العمالة التي يتم تقاعدها مبكرا من أعمالهم الرسمية.

ومن وجهة نظر أرى وصف فيتو تانزي العلاقة بين الإقتصاد الغير منظم ومعدل البطالة بالغموض، وأشار إلى أن القوة العاملة في الإقتصاد غير الرسمي تتكون من صنفين، الأول هو هؤلاء العاطلين الذين يعملون في الإقتصاد غير المنظم ويدخلون في الفئات العمرية لقوة العمل الرسمية، أما الصنف الثاني فيم المتعاقدين ا لمؤجرين اجرين والقصر وربات البيوت، والذين لا يشكمون جزءا من قوة العمل الرسمية علاوة عن الأفراد الذين يمارسون في الأصل أنشطة رسمية ويقضون بعض أوقاتهم في العمل غير الرسمي.

ومن جهة ثانية فإن تفشي البطالة المقنعة في كثير من الإدا رات العمومية والمؤسسات ا لإقتصادية العمومية

[2]محمد زعلاني ، مرجع سابق ، ص ص 199-200

[1]عفيف عزة ، مرجع سابق ، ص ص 18-19

يخلق لدى العاملين شعور بضعف إنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص عمل أخرى لمعمل الإضافي، يستفيدون منيا ماديا ومعنويا.

2 . إنخفاض مستوى الدخل

يعد إنخفاض مستوى الدخل أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة ونمو الإقتصاد ونمو الإقتصاد غير الرسمي، خصوصا إذا إتسمت دخول الأف ا رد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار،مما يؤدي إلى إنخفاض الدخول الحقيقية للأف ا رد، الذين يجدون أنفسهم مضطرين لمعمل في الإقتصاد غير الرسمي، حيث يتمكنوا من الحفاظ عمى نفس مستوى معيشتهم وقد يدفعهم ذلك الى تخفيض معدل استهلاكهم بنسبة أقل من معدل إنخفاض دخلهم الحقيقي.

3 . الفقر

أصبحت مشكلة الفقر واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها العالم، وفي نفس الوقت واحدة من أكبر الموضوعات التي تحظى باهتمام الأكاديميين الذين يحاولون فهم هذه المشكلة في سياقاتها الإجتماعية، وتجمياتيا المشتركة مثل الافتقار إلى الأشياء المادية والشعور بالحرمان.

وقد ارتبط الفقر في الدول النامية خاصة في العمل خارج الأطر الرسمية، فيذه الفئة من الفقر ليسوا عاطمين عن العمل، فيم يعممون في وظائف بأجور منخفضة وانتاجية متدنية، ودون حماية إجتماعية أو قانونية،

وفي واقع الأمر، ومنذ ظيور مفيوم القطاع غير الرسمي كأحد أىم مصادر الدخل والتوظيف لمفق ا رء في الدول النامية، فقد أصبح القطاع بمثابة استراتيجية البقاء في بعض البلدان في ظل محدودية فرص العمل الرسمية، وقلة مستويات الأجور، علاوة عمى افتقار تمك الدول لفعاليات الضمان والتأمينات ا لإجتماعية

وعدم قدرة الحكومات على الالتزامات بواجباتها مثل توفير إعانات البطالة.

المطلب الثاني : اثار الاقتصاد غير الرسمي و و الحلول المتخذة لمواجهته

على الرغم من الاثار السلبية للقطاع غير الرسمي فانه حسب العديد من الاقتصاديين قطاع بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة ، وعليه سوف نتطرق لأهم الآثار الناجمة عن النشاطات الاقتصادية غير الرسمية و تحليلها .

أولا : الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمي "[1]

تتمثل ايجابيات هذا القطاع فيمايلي :

- يسمح بتقديم الخدمات و السلع التي يحتاجها أفراد المجتمع في حياتهم اليومية.
- لا يخضع لكثير من الأعباء البيروقراطية و بالتالي يحافظ على تنافسية اقتصاد الدولة.

[1] عفيف عزة ، مرجع سابق ، ص ص 24- 25

- يترك فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار و النمو في ظل سوء التقنين الاداري الحكومي و المبالغة في الضرائب و الرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية.
- يحدث القطاع غير الرسمي مناصب شغل جديدة و بأجور مماثلة للأجور القانونية بالتالي يعالج مشكلة البطالة التي تؤرق كثيرا من الحكومات و لو بامتصاصه جزء من الاسكان النشطين عبر قنواته.
- سهولة الإلتحاق به و الاندماج فيه كونه لا يتطلب موارد مادية أو بشرية معتبرة و يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيله في تمويل نشاطه .
- **عدم خضوع الأنشطة غير الرسمية لتكالبف العمل بصورة رسمية في مختلف مراحل دورة حياة المشروع و بالتالي تحقيق أرباح أكبر في الوقت الذي تتدنى المزايا في الأنشطة الاقتصادية الرسمية .**
- يحفز و يشجع نمو القطاع الرسمي ، فحسب نتائج الدراسات الإقتصادية العربية أظهرت أن ثلثي القيم المضافة من الاقتصاد غير الرسمي تعود الى قنوات الاقتصاد الرسمي و هو يعتبر بديلا استراتيجيا له في وقت الازمات الاقتصادية .
- منتجاته منافسة للمنتجات الأجنبية على الرغم من عدم تكافؤ المنافسة لأسباب تتعلق بالأعمال ، اذن هو قطاع يغني عن استيراد السلع و الخدمات الأقل سعر اذا كانت مثيلاتها داخا الوطن تنتج في مشروعات رسمية .

ثانيا : الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي"[1]

يتسبب نشوء القطاع غير الرسمي واستفحاله في تشويه الكثير من الحقائق الإقتصادية ، و يعطي طابع سيئا في تقديم المؤشرات الاقتصادية ، ومن أهم مايشار اليه في آثاره السلبية مايلي :

- تشويه المؤشرات الاقتصادية الكلية كالناتج الداخلي و الخام و معدل البطالة ، فلو تم تقييم الناتج الداخلي الخام بمنتجات الأنشطة و المشاريع الرسمية فإن التقييم يكون غير حقيقي و يكون محسوبا بمستويات دنيا ، الأمر الذي يلزم القائمين على السياسة الإقتصادية باستخدام و تفعيل الاجراءات و التدابير التي تنعش الناتج الداخلي على اساس أنها لم ترقى للمستوى المطلوب ، و هو ما سيؤدي الى تشويه اجراءات السياسة الاقتصادية و تشويه مؤشراتها بعدما كانت تؤدي دورا سليما في الاقتصاد

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 251

الوطني .كذلك لمعدلات البطالة المرتفعة المحسوبة على أساس النشاطات الرسمية ستكون مقيمة أعلى كون جزء اجمالي القوة العاملة محسوب في تعداد العاطلين و هم يزاولون أنشطة في الاقتصاد غير الرسمي .

- ضياع حقوق المستهلكين في أغلب الأحيان ، اذ جرت العادة أن المستهلك يثق في منتجات القطاعات الرسمية كونها تخضع لمعايير الرقابة و الجودة و صلاحية للاستعمال فالمستهلك يثق في منتجات القطاعات الرسمية كونها تخضع لمعايير الرقابة و الجودة و صلاحية الاستعمال فالمستهلك يجد نفسه يتحمل مخاطر الأنشطة غير الرسمية وحده إذا اقتنى منتجاتها بأسعار أقل .
- في ظل الاقتصاد غير الرسمي تهتم الأنشطة أكثر بطرق التحاليل و التهرب الضريبي عوضا عن انشغالها بجوهر نشاطها و البحث في المشاكل و العوائق التي تعترضه ، و هذا له أثر سلبي على الانتاجية في هذا القطاع ناهيك عن عدم استقراره أو ضمان استمراره.
- محدودية النمو في الاقتصاد غير الرسمي ، إذ ليس بامكانه تجاوز حدود معينة في النمو كونه ليس قائما على دفاتر وسجلات محاسبية و خاضع لتنظيمات إدارية تسمح له بالنمو و التوسع ، فهو قطاع يصعب فيه الانتقال من نشاط الأفراد الى مشاريع الأموال و هو محروم من المناقصات التي تعرضها الجهات المعنية ،كما أنه لا يطلب الإستثمار في المشاريع المربحة الخاضعة لقوانين رسمية محكمة.
- التأثير الواسع على أنشطة القطاع الرسمي و مواجهته بمنافسة غير عادلة لعدم تكافؤ فرص العمل كونه لا يخضع لنفس الأعباء التي تلتزم به الأنشطة الرسمية .
- فقدان حصيلة الضرائب ، إن أهم الآثار السلبية المترتبة على وجود الإقتصاد غير الرسمي هو أن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع منه الضرائب و يحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها .
- انتشار الفساد بكل معانيه و زيادة الجرائم الإقتصادية و غير الإقتصادية.

المطلب الثالث :طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

إن المشكل لا يكمن في وجود الإقتصاد غير الرسمي نفسه،بل في إمكانية معرفة المدى الذي يبلغه الآثار التي يمكن أن يترتب عنها للإقتصاد ككل لاتخاذ السبل المتاحة لمواجهته أو حصره على الأقل.

توجد عدة أساليب لتقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي، تتعمق كل منيا بطبيعة المعلومات الإحصائية المتوفرة، نوعيتها، خصوصية الظاهرة محل الدراسة، وطبيعة النشاط في الإقتصاد غير الرسمي الذي نود تحديده وضبطه، والتي يمكن أن نوجزها فيما يمي:

أولا :الأساليب المباشر"[1]

تقوم هذه الأساليب على تحقيقات متخصصة في الميدان لدى الأسر و المؤسسات:

1 . **التحقيقات لدى الأسر**

وتتمثل أساسا في:

*احصاء السكان :التحقيقات حول اليد العاملة؛

*تحقيقات حول الاستهلاك، وتهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل في الإقتصاد.

2 . **التحقيقات لدى المؤسسات**

وهي تتعمق بالخصوص بإنتاج السمع والخدمات كما أنيا تقدم جانبا مجمعا حول التشغيل موزعا حسب قطاع النشاط.

الميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل و تركيب الإقتصاد غير الرسمي، ولكن النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الدراسة الشاملة تتجاوب مع الطريقة التي تصاغ بها قائمة الاستبيان، وكما هو الحال في جميع الدراسات فإن دقة النتائج تتوقف على مدى إستعداد ورغبة المتجاورين مع قوائم الاستبيان لمتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها.

3 . تدقيق الحسابات الضريبية

يرتكز هذا النوع من التحقيق عمى تقييم خاص بالغش الجبائي والذي يعتمد عادة عمى طريقة المقارنة بين مبالغ المراقبة الجبائية التي تنجز كل سنة والمتعمقة بإجمالي الارادات الواردة فعلا إلى الخزينة من الضرائب والرسوم، ومن بين التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات، الذين التزموا بتقديم اقرارات ضريبية وذلك عن طريق إختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب، واخضاع اقرارات هؤلاء الأشخاص لمفحص، التدقيق و المراجعة من أجل إكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الوطني .

[1] أحمد قايد نور الدين ، الاقتصاد غير الرسمي و اثاره على التنمية المستدامة ، ملتقى وطني حول الإقتصاد غير الرسمي و اثاره على التنمية المستدامة ، جامعة عة بسكرة ، الجزائر 20/ 21 ، ص 5.

ثانيا :الأساليب غير المباشرة

تقوم هذه المناهج على قايس الآثار المترتبة عمى وجود الإقتصاد غير الرسمي، وعموما يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1 . تحميل الفوارق بين المداخيل المستعملة والمداخيل المنتجة"[1]

ويهدف إلى مقارنة نفقات الأسر بمداخيلها وهذا عمى مستوى الإقتصاد الجزئي والكمي (الناتج الإجمالي في مقابل النفقات والمداخيل.)

2 . سوق العمل"[2]

يقوم هذا المبدأ عمى المقارنة بين مجموعة من المعطيات حول التشغيل والمستخرجة من مصادر مختلفة منها :تقويم المخزون الإجمالي للتشغيل، تقويم التشغيل غير المنظم المطابق لنشاطات الإقتصاد غير الرسمي.

إن الفارق من حيث مناصب الشغل بين المصدرين يسمح بتقدير الناتج الوطني الخام إنطلاقا من فرضيات حول النسب الانتاجية الظاهرة للعمل حسب الفروع .

3 . الطلب على النقود

حيث يتم تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي من واقع الطلب على النقود، على افتراض أن معاملات الإقتصاد غير الرسمي تتم باستخدام النقود السائمة، وان الزيادة في الإقتصاد غير الرسمي سوف تزيد من الطلب على النقود .

4 . المدخلات المادية (إستهلاك الكهرباء)"[1]

حيث يتم تقدير النمو في الإقتصاد غير الرسمي من واقع إستهلاك الكهرباء على فرض أن إستهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الإقتصادي ككل ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو إستهلاك الكهرباء الكمي وارجاع الفرق بينهما إلى نمو الإقتصاد غير الرسمي.

بمعنى آخر هذه الطريقة تعتمد عمى تقدير حجم الإقتصاد غير الرسمي وقياس قيمته على أسلوب إستخدام مؤشر إستهلاك الكهرباء للناتج المحلي في إقليم أو منطقة معينة، ومقارنة الإستهلاك بالمعدل المفترض أن يكون مطلوبا لحجم الإنتاج الرسمي في ذلك الإقليم أو تمك المنطقة، فإذا كان الاستهلاك الكمي للكهرباء أكبر من الكمية المطلوبة فإن ذلك يعد مؤشرا على وجود إنتاج غير رسمي(اقتصاد غير الرسمي .)

---

[1] أحمد قايد نور الدين ،مرجع سابق ، ص ص5-6

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق ص ص 5-6

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق ، ص80 .

خلاصة الفصل الأول :

يبقى مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من المفاهيم التي لم يتم التوصل الى اجماع حول ماهيته ، حيث تعددت الدلالات من بلد الى آخر ، و داخل البلد الواحد تنوعت مدلولات المفهوم ، سواء من الناحية الجغرافية ، الاقتصادية ، التنظيمية أو القانونية ، و لعل ذلك يرتبط بتنوع أسس و معايير و منطلقات التصنيف للأنشطة الإتصادية بين ماهو رسمي و غير رسمي.

أما فيما يخص أسباب نمو و انتشار الإقتصاد غير الرسمي فهي ترجع الى مجموعة متشابكة من العوامل الإقتصادية ، السياسية و الاجتماعية السائدة في الدولة ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى اختلاف حجم الإقتصاد غير الرسمي في كل دولة عن أخرى ، و هذا طبقا لتأثير تلك العوامل .

الفصل الثاني :

الإخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي

تمهيد الفصل الثاني:

ان تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ، صاحبها نمو رهيب للأسواق غير الرسمية ، فبدأت نظرة الدولة تجاه الاقتصاد غير الرسمي تتغير ، اذ أن السلطة أيقنت بأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ماهي في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد رسمي مثقل بالأعباء و العراقيل ، هذا ما ادى بالحكومة باخضاع الاقتصاد غير الرسمي للضريبة ،حيث سنتطرق في هذا الفصل الى مبررات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي و العوامل المؤثرة في موقف المكلفين من الضريبة في المبحث الأول ، أما في المبحث الثاني فسنتطرق الى اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي و تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي .

المبحث الأول : مبررات و اهداف الإخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي.

ان انتشار الاقتصاد غير الرسمي في اقتصاديات الدول دفع العديد من الدول اللجوء الى سياسة الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي و كذا الاعتماد على آليات لمواجهته ، نتطرق اليها في مبحثنا هذا كما سنتطرق الى تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي .

المطلب الأول : مبررات و أهداف الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي"[1].

ان الاخضاع الضريبي الاقتصاد غير الرسمي له عدة مبررات و أهداف نتطرق اليها

يحتدم الجدل حول مسالة إخضاع القطاع غير الرسمي للضرائب بين مؤيد لذلك ومعارض له .وتستند حجج المؤيدين على تحقيق عدة أهداف أهمها :زيادة الإيرادات الضريبية، تحقيق العدالة المالية وترقية احترام سيادة السلطة العمومية، تحويل جزء من العبء الضريبي من القطاع الرسمي نحو القطاع الموازي والحد من المنافسة غير النزيهة التي يفرضها القطاع الموازي على الاقتصاد.

وفي المقابل، يرى المعارضون أن فرض الضريبة على الأنشطة الموازية سوف يؤدي إلى مزيد من الإفقار للفئات الاجتماعية الهشة التي تعاني أصلا من ضعف الدخل، فضلا على أن هذه العملية تعتبر غير مجزية بالنسبة لخزينة الدولة نظرا لضعف الوعاء الضريبي الذي تمثله تلك الأنشطة.

ويُرد على هذه الاعتراضات، بأنه اذا نظرنا إلى هذه الأنشطة بصفة منفردة، فقد يبدو لأول وهلة بأنها لا تشكل أية أهمية في المشاركة الضريبية، بينما إذا تمت ملاحظتها على المستوى الإجمالي فإنها بدون شك تشكل دعامة جبائية لا يستهان بها. وتدل الوقائع على أن بعض أصناف العاملين في القطاع غير الرسمي قد يحققون عائدات تفوق الأجور التي يحصل عليها العمال في القطاع الرسمي.

ناهيك عن أن جزءا من النشاطات الموازية هي نشاطات مساعدة، الغرض منها الحصول على دخل مكمّل لدخل الأسرة، ومن المحتمل أن يكون مجموع الدخلين (الأصلي والتكميلي) جديرا بفرض الضريبة، بينما الأمر غير ذلك لو أخذ كل دخل على حده.

وهناك أهداف أخرى تبرر الحاجة إلى تضريب الاقتصاد غير الرسمي، مثل تمكين صانعي السياسات من معرفة أوسع للمجتمع الضريبي وتحسين مصداقية المعلومات عن النشاط الاقتصادي خدمة لأغراض التخطيط .ويلخص الإطار الآتي الأهداف المرجوة من جباية الاقتصاد الموازي حسب (الآفاق الزمنية وحسب الأطراف المعنية بذلك) :

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، الاخضاع الضريبي للاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل – على الدراسات الاكاديمية و المهنية ، جامعة جيجل ، ديسمبر 2017 ، ص 96.

أهداف الإخضاع الضريبي للاقتصاد الموازي حسب الآفاق الزمنية والأطراف المعنية

الآجال الزمنية	الأهداف	الأطراف المعنية
المدى القصير	* تعبئة الموارد بشكل فوري	* صندوق النقد الدولي، إدارة الضرائب.
المدى المتوسط	* دعم النمو الاقتصادي	* البنك العالمي، وزارة المالية.
المدى الطويل	* الوصول إلى المواطنة الضريبية	* المانحون، الزعماء السياسيون.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في موقف المكلفين من الضريبة "[1].

يحتل التهرب الضريبي مكانة أساسية في النقاشات المتعلقة لاقتصاد الموازي نظرا لما يترتب عن هذا الأخير من انعكاسات سلبية على المالية العامة وخاصة في البلدان النامية ويتحدد المستوى العام للالتزام الضريبي في بلد ما بجملة من العوامل أهمها :الانطباع العام اتجاه الضريبة، مستوى التعليم لدى المكلفين الصغار، ودرجة الخوف من السلطات الضريبية .

أولا : الانطباع العام اتجاه الضريبة:

يتأثر هذا العنصر للقيم الايجابية لدى المواطنين إزاء القوانين التي تضعها الدولة في مجال التدبير الاقتصادي، حيث تنتقل هذه القيم عبر التفاعل الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يعتبر التخلف عن دفع الضريبة في المجتمع الغربي مؤشرا سلبيا في السيرة الشخصية لمن يرغب في تولي منصب سياسي كما يرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضا عن السياسات الحكومية ، وقناعتهم بالأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها .فإذا أحس الأفراد بعدم جدوى البرامج الحكومية، أو أن هناك تبذيرا في إنفاق حصيلة الضرائب، أو أحسوا بانه ليس هناك عائد ملموس يعود عليهم فانهم قد يميلون إلى محاولة التهرب أو تجنب دفع الضريبة .

ثانيا : مستوى التعليم لدى المكلفين الصغار:

يؤثر المستوى التعليمي عند صغار المكلفين على درجة الالتزام الضريبي في أهمية الدور الذي تلعبه الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لهذا نجد في فرنسا مثلا، انه منذ سنة 1977 كانت التربية الجبائية من بين المواد التي أدخلت في برامج التعليم في الطور الأول من التعليم المتوسط. وهناك بعض المكلفين لديهم الاستعداد للالتزام بالقانون الضريبي ، و لكن محدودية معرفتهم بأحكامه لا تساعدهم على ذلك . و يمكن علاج حالة هؤلاء بزيادة معرفتهم بالتزاماتهم الضريبية ، و تنظيم الإقرار الضريبي بشكل يمكنهم من الإذعان للضريبة .

[1] شهاب حمد شيحان اقتصاد الظل بين السببية و التحييد (دراسة حالة العراق) ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، المجلد 5 ، العدد 10 ، السنة 2013 ، ص 6.

ثالثا : درجة الخوف من السلطات الضريبية:

يتحدد سلوك المكلفين إزاء الضريبة من هذه الزاوية بثلاثة عوامل هي :احتمال كشف التهرب والتعرض للمعاقبة، ومعدل العقوبة المفروضة عند كشف التهرب، ودرجة كره المكلف للمخاطرة .

و يرىChristiansen أن وضع غرامات قاسية مصحوبة بانخفاض احتمال كشف التهرب يدفع المكلفين بفعل النفور من الخطر إلى التقليل من تهربهم .

واستخلص أن رفع معدل الغرامة أكثر كفاءة في الحد من التهرب من زيادة احتمال كشف التهرب الذي يتطلب القيام باستثمارات إضافية كتوظيف الكثير من مفتشي الضرائب، زيادة معدل الغرامة يعتبر غير مكلف نسبيا .

المبحث الثاني : آليات الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي و تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي .

ان فرض الضرائب على الاقتصاد غير الرسمي في خصائصه التي تتضمن :صعوبة مراقبة الأشخاص الذين يشتغلون في هذا القطاع، صعوبة المحاسبة الضريبية لمشروعات هذا القطاع التي لا تتوفر على دفاتر أو سجلات محاسبية، صعوبة تعقب معاملاته التي يغلب عليها طابع النقدية، ووجود بعض ممارسات الاقتصاد اغير الرسمي.

المطلب الأول : آليات الإخضاع الضريبي لنشاطات الاقتصاد غير الرسمي"[1].

من أجل مواجهة نمو الاقتصاد غير الرسمي لجأت الحكومات لاخضاعه للسياسة الضريبية و ذلك من خلال اتباع اليات عديدة نتطرق اليها فيما يلي :

أولا : تحديد وتصنيف نشاطات القطاع غير الرسمي

هناك نوعين من الأنشطة تمارس في القطاع غير الرسمي :أنشطة ظاهرة تمارس بصفة علنية، وأخرى خفية تتم بعيدا عن أعين الرقابة .ويعتبر التعرف على هذه الأنشطة وتشخيص الملزمين بأداء الضريبة من أهم التحد التي تواجهها إدارة الضرائب لتوسيع الوعاء الضريبي ومن الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الغرض نجد ما يلي:

-الإحصاء والبحث

تقوم إدارة الضرائب بصفة منتظمة أو غير منتظمة بتكليف أعوانها باجراء زيادات لكل المواقع ، لاسيما التي تعرف تواجدا كثيفا للأنشطة الموازية لإحصاء وكشف الملزمين بالضريبة . كما تقوم بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة من خلال إجراء تحقيقات ميدانية قصد الحصول على لبحث عن المادة الخاضعة للضريبة من خلال إجراء تحقيقات ميدانية قصد الحصول على معلومات تخص مساهم بعينه، أو مهنة من المهن.

- مقارنة المعلومات (Les Recoupements)

تلزم التشريعات في بعض الدول بعض الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بتقديم تصريحات فصلية لمصالح الضرائب تتعلق بالمبالغ المدفوعة للغير تكون مصحوبة باسماء وعناوين المستفيدين كالموردين، مقدمو الخدمات ومقاولي

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 98.

أشغال البناء...الخ .كما تلجأ بعض الإدارات الضريبية إلى منح خصومات ضريبية لدافعي الضرائب مقابل عدد الفواتير الضريبية التي يصدرونها ،و التي من خلالها يمكن تتبع العاملين في القطاع الموازي لضمهم إلى النظام الجبائي.

و يرى silvi أن كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الضريبية يمكن أن يحقق أثرا وقائيا بين المكلفين من خلال اقتناعهم بان التهرب الضريبي عمل غير مجد، عندما يرون أن الإدارة الضريبية لديها نظم معلومات كافية لكشف المخالفات وإيقاع العقوبات بمرتكبيها ، وبذلك فهي ستدفع عددا منهم إلى الإفصاح عن دخولهم بشكل يحقق الإذعان الضريبي الطوعي.

ونظرا لتنوع وتشعب النشاطات الموازية، تدعو الحاجة إلى تصنيفها في فئات متجانسة لاختيار النظام الضريبي الذي يناسب كل فئة، والتعرف على الفئات التي تشكل مصدرا مهما للإيرادات.

ثانيا : تصميم نظام ضريبي خاص بنشاطات القطاع غير الرسمي "[1].

من منظور جبائي يأخذ بعين الاعتبار علاقة النشاط الاقتصادي بالضريبة يمكن تقسيم نشاطات الاقتصاد الموازي إلى قسمين رئيسيين هما:

-الأنشطة الصغيرة والصغيرة جدا غير القائمة على دافع التهرب الضريبي، وتتميز إجمالا بضعف وعائها الضريبي؛

-أنشطة الغش والاحتيال التي تمارس بنية التهرب الضريبي وتمثل مصدرا هاما للإيرادات الجبائية.

وسوف نتعرض لأصناف هذه الأنشطة، والنظم الضريبية التي يجب أن تخضع لها وفقا لخصائصها وأهدافها على النحو التالي:

*** الأنشطة الصغيرة جدا**

تهدف غالبا إلى كسب القوت اليومي، وليس لها مقر ثابت ، يمارسها صغار الحرفيين و مقدمو الخدمات الشخصية مثل :تلميع الأحذية، نقل البضائع والأشخاص بالعربات ، التجار المتجولون .

هذه الأنشطة تدر دخول تقل عادة عن الحد القانوني الخاضع لضريبة الدخل .ويمكن إشراكها في المجهود الضريبي إذا كان الهدف هو خلق ثقافة ضريبية في المدى الطويل .اعتماد ضريبة رمزية موحدة تحصل عن طريق الجماعات المحلية ولفائدتها سواء الخيار المناسب لهذه الشريحة .

***الأنشطة الصغيرة**

تحقق مداخيل أعلى من حد الكفاف، وتعتبر مصدرا لا يستهان به لتحصيل الضرائب المباشرة، لكن صعوبة الوصول إلى هذه الأنشطة بسبب نقص التغطية الجبائية يجعل جبايتها مُكلفة ومن أمثلتها :الخياطون في منشآت ، أسواق البقالة الصغيرة، أكشاك بيع الهاتف وملحقاته .

---

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 99 .

الغاية من تضريب هذه الأنشطة هي تكريس مبدأ المواطنة الضريبية أكثر من البحث عن الموارد الجبائية . ويعد نظام الضريبة الجزافية البسيطة هو الأكثر ملائمة لهذا النوع من الأنشطة، لأنه يراعي القدرة التساهمية لصغار المكلفين ويقلل في آن واحد من أعباء احتساب وجمع الضريبة بالنسبة لإدارة الضرائب .

وهناك نوعين رئيسيين لهذه الضريبة :

-ضريبة جزافية ذات مبلغ ثابت تطبق على كل الأنشطة المنتمية إلى نفس القطاع؛

-ضريبة جزافية تقدر على أساس مؤشرات ظاهرية تعكس مستوى النشاط مثل عدد الآلات أو عدد العمال في محل للخياطة أو النجارة، مساحة المحل أو قيمته الإيجارية...الخ.

ويرى البعض أنه لا ينبغي تضريب كل الأنشطة الصغيرة على أساس جزافي، إذ يمكن إخضاع البعض منها للنظام الحقيقي، وهذا بفرض ضريبة على ربحها الحقيقي انطلاقا من محاسبة بسيطة (محاسبة الصندوق) مع استبعادها من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة .

*** أنشطة الاحتيال والغش الضريبي "**[1].

تهدف إلى تحقيق الربح السهل عن طريق التهرب من الضرائب، وتصنف بدورها إلى ثلاثة أنواع:

- أنشطة صغيرة، متكررة وذات طابع تجاري في اغلب الأحيان مثل شبكات تهريب الوقود بكميات صغيرة عبر الحدود (لجزائر -المغرب كمثال) ، ريب الإسمنت ومواد البناء لإعادة بيعها .

- القطاع الرمادي secteur gris ويتمثل في مؤسسات تقر بجزء من نشاطها لإدارة الضرائب وتخفي جزء آخر، على شاكلة إجراء عمليات خارج المحاسبة أو عدم تقديم تصريحات رسوم القيمة المضافة .

وهذه الأنشطة يصعب كشفها وتقديرها ولها صلة بمظاهر الفساد والجنات الضريبية .

-أنشطة كبيرة، يديرها غالبا متعاملون اقتصاديون لهم نفوذ مالي قوي، وتتركز خاصة في مجال الاستيراد والتصدير البناء والأشغال العمومية، تجارة السيارات المستعملة والسجائر .

تضريب هذه الأنشطة يمثل حجر الزاوية لتعبئة الإيرادات الضريبية، إلا أن تداخل المصالح الاقتصادية والسياسية لجماعات الضغط التي تدير هذه الأنشطة، خاصة في الدول الإفريقية يعيق التحكم في هذا القطاع. ومن بين الطرق المقترحة لإخضاع هذه النشاطات للضريبة ما يلي :

1 - إتباع نظام الاقتطاع من المصدر للرسوم على القيمة المضافة لتقليص مخاطر عدم السداد؛

2 - تطوير طرق الرقابة على البضائع و الوثائق لكشف التصريحات الخاطئة التي يقدمها المتعاملون، التي تحصل عليها مصالح الضرائب من مصادر مختلفة .

3 -التأثير على الجانب السيكولوجي لمرتكبي أعمال الغش والتهرب الضريبي من خلال التشهير بهم .

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 100 .

ثالثا : اعتماد حوافز جبائية خاصة بالقطاع غير الرسمي

عادة ما تستخدم الحوافز الضريبية كوسيلة لمحاولة إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .ومن بين الإجراءات التي اعتمدتها كثير من الدول في هذا ا لمجال نذكر مايلي :

*تخفيض تكاليف الامتثال للنظام الضريبي من خلال منح أسعار ضريبية مخفضة للعاملين في القطاع الموازي، أو إعفائهم كليا من الضرائب لمدة تكفي لتصحيح أوضاعهم، وعدم تطبيق الضريبة عليهم بأثر رجعي وفي مرحلة تلي ذلك، يجب أن تنصب الحوافز الضريبية على دعم أصول (موجودات) المقاولات الصغيرة وعلى تشجيعها على الاستثمار المولد للنمو والابتكار .

*تبسيط إجراءات التحاسب والتصريح لضريبة، وهذا بتوفير برامج تدريبية في المحاسبة الضريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة، أو بتوفير محاسبين بأجور رمزية لهم . وقد أتاح القانون المصري مثلا لهذه المنشآت إمكانية الاستعانة بمندوب من مصلحة الضرائب لتنظيم حسابات المنشأة .

*منح المؤسسات التي تفي بالتزاماتها الضريبية بعض الامتيازات كالخصومات الضريبية، والضرائب القابلة للاسترجاع لتشجيع المؤسسات غير المسجلة على الانخراط في النظام الجبائي .وكمثال على ذلك، قامت إدارة الضرائب في مالاوي بمنح شهادة حسن السلوك للمؤسسات الملتزمة بدفع الضرائب بانتظام، حيث تستعمل هذه الشهادة كمؤشر على سمعة المؤسسة عند طلب القروض من البنك .وقد سمح هذا الإجراء بتحسين المردود الجبائي للمؤسسات الكبرى والمتوسطة، وشكل حافزا للتسجيل الجبائي عند المؤسسات الصغرى .

المطلب الثاني : تجارب بعض الدول التي نجحت سياستها الضريبية في التعامل مع القطاع غير الرسمي.

هناك عدة نماذج من السياسات الضريبية التي طبقتها بعض الدول بهدف تقليص اقتصادها غير الرسمي بعض هذه السياسات حاولت معالجة الظاهرة في إطارها الكلي (تجربة تركيا)، وبعضها ركّزت على جوانب أو أجزاء محددة من الظاهرة مثل سوق العمل (تجربة ايطاليا) أو سوق الأموال (تجربة مولومبيا).

وفيما يلي عرض مختصر لهذه السياسات : "[1].

أولا : تجربة تركيا

وضعت تركيا خطة شاملة للحد من نطاق الاقتصاد غير الرسمي وتحسين الالتزام الضريبي من خلال:

– تخفيض المعدلات الضريبية :ففي عام 2006 ، تم خفض معدل الضريبة على الشركات من33 % إلى 20 % ، كما تم تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي، حيث هبط أعلى معدل من 49.5 % إلى 35 % وفي عام 2008 تم تحديد عبء ضريبة الدخل على أصحاب الحد الأدنى للأجور عند مستوى صفر، اعتماداً على الحالة الاجتماعية وعدد الأطفال.

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 101.

كما تم تخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة على الصحة والتعليم والملابس والسياحة من 18 %إلى 8%، في حين أصبح هذا المعدل 1 %فقط على المواد الغذائية الرئيسية.

- تأسيس مجلس للتدقيق الضريبي والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا .حيث تم توظيف 1500 مفتش ضرائب وزيادة حدة العقوبات ،بالاضافة الى تقاسم قواعد البيانات بين مختلف الإدارات والهيئات المهنية لتسهيل المعلومات عن المكلفين بالضريبة ، و كذا مواصلة تطوير الصيرفة الالكترونية بهدف تعقب التدفقات المالية في الاقتصاد .

- الاهتمام بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الاقتصاد الموازي، وذلك بابرام اتفاقيات خاصة بالازدواج الضريبي مع 82 دولة ، واتفاقيات تبادل معلومات مع 5 دول .

ونتيجة لهذه الجهود، انخفض حجم الاقتصاد الموازي في تركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من35.2% في سنة 2002 إلى 26.5 % سنة 2013 .

ثانيا : تجربة ايطاليا "[1].

تضمن قانون 2001/383 في ايطاليا محاولة من الحكومة لمساعدة أصحاب المشاريع في الاقتصاد غير الرسمي على الانتقال تدريجيا الاقتصاد غير الرسمي على الانتقال تدريجيا نحو الوضع النظامي عن طريق تقديم ضريبية و شبه ضريبة لمدة 3 سنوات (2001 – 2003) حيث يمكن للمعنيين الذين يقررون الإفصاح عن دخولهم غير المصرح بها ، أن يسددوا ضرائبهم ثر رجعي وبمعدل حدي يقدر ب 10 % في السنة الاولى 15 % في السنة الثانية 20 % في السنة الثالثة . ما تم تخفيض الاشتراكات الاجتماعية المستحقة على أصحاب المشاريع والمتعلقة بالعمال غير المصرح بهم سابقا ال 10.8% 12% التوالي خلال فترة توفيق الأوضاع التي تمتد لثلاث سنوات.

ويستفيد هؤلاء العمال بدورهم من معدلات ضريبية تفضيلية على دخولهم حال شروعهم في الإبلاغ عنها، حيث تقدر هذه المعدلات على التوالي ب 8.6% و 10 % . وخلال السنة الأولى من تطبيق هذا القانون، تم تقديم 800 طلب للتسوية بهدف تسوية وضعية 1500عامل .إلا أن هذه النتيجة كانت اقل من توقعات الحكومة، بسبب ضعف الثقة لدى أصحاب المشاريع وخوفهم من عدم القدرة على مواصلة نشاطهم بعد انتهاء فترة التخفيضات.

واستخلص من هذه التجربة أن سياسة التخفيضات الضريبية رغم أهميتها، إلا أنها لا تكفي لوحدها لتشجيع العاملين في الاقتصاد الموازي على الدخول في الاقتصاد الرسمي . إذ يجب أن ترفق لوحدها لتشجيع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي على الدخول في الاقتصاد الرسمي .إذ يجب أن ترفق هذه السياسة بحزمة من الإجراءات الموسعة مثل تقديم المشورة والتدريب لمساعدة المقاولين في القطاع غير الرسمي على تخطي الصعوبات. وأن تكون

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 102 .

التخفيضات لمدة معقولة، وأن تق ترن بمنح إعفاءات مشروطة، تسمح بتجنيب المعنيين من المتابعة في حال لم يتمكنوا من الوفاء على الوجه الأكمل .

ثالثا : تجربة كولومبيا "[1].

يصنف الاقتصاد غير الرسمي في كولومبيا ضمن أكبر الاقتصاديات غير الرسمية في دول أمريكا اللاتينية .

ولاحتواء هذه الظاهرة اتخذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات في سوق العمل وخاصة تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط اللوائح والإجراءات.

وفي جانب السياسة الضريبية، تم إصدار عفو ضريبي شامل سنة 1994 ، يسمح بموجبه لأصحاب الأموال المتداولة في الاقتصاد غبير الرسمي بايداع أموالهم في حسابات مصرفية ، دون أن تفرض عليها أية ضريبة ودون مساءلة عن مصدر تلك الأموال .وكان الهدف من ذلك هو اجتذاب الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات ودمجها في القنوات الرسمية. فبمجرد دخول هذه الأموال إلى الجهاز المصرفي تصبح كل المعاملات قابلة للتعقب .وقد أرفقت الحكومة قرار العفو الضريبي بوضع نظام للتعريف الجبائي، بحيث أن كل المعاملات يجب أن تتم بواسطة البطاقة البنكية وأن تكون مرتبطة .برقم تعريفي مقيد في هذا النظام، مما يسمح بتقليص التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي .

[1] بوالحيلة عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 102 .

خلاصة الفصل الثاني :

لجأت العديد من الدول الى اخضاع الاقتصاد غير الرسمي للسياسة الضريبية قصد الحد من انتشاره أكثر ، و ذلك من خلال اتباع عدة اليات ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي ، الا أن الواقع أثبت عدم فاعلية هذه المجهودات و تسجيل نمو متزايد للاسواق غير الرسمية ، و بالتالي عدم تحقيق هذه الجهود لأهدافها المسطرة .

الفصل الثالث :

الإخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2014-2021

تمهيد الفصل الثالث:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة أزمات كان لها أثرا كبيرا على مسيرته، ولعل أهمها انهيار أسعار البترول في النصف الثاني من الثمانينات وما نتج عنها من آثار سلبية حتمت على الجزائر استخدام سياسات واستراتيجيات جديدة تستجيب للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية والداخلية على حد سواء ، وفي المقابل ساعدت على تنامي ظواهر سلبية ،أبرزها التنامي السريع للاقتصاد غير الرسمي.

فقد تطرقنا في هذا الفصل الى وضعية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (مراحل تطوره ، حجمه ، و اثاره الاقتصادية)في المبحث الأول .، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى

المبحث الأول: وضعية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

لقد عرفت الجزائر في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا للإقتصاد غير الرسمي في الوسط الإقتصادي ، و ذلك منذ الاستقلال الى يومنا هذا ، ويعود ذلك الى عدة أسباب و عوامل ، وقد خلف انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر عدة آثار و مشاكل مما أدى بالدولة القيام بالاصلاح الضريبي ومحاولة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي .

المطلب الأول : مراحل تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر الى ما يلي:

ا لمرحلة الأولى :ملامح ظهور الإقتصاد غير الرسمي في الفترة 1962 – 1989"[1].

غداة الاستقلال كانت الجزائر مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى، مع وجود قاعدة صناعية ضعيفة فعملت السلطة آنذاك على التركيز على إنشاء الصناعات الثقيلة، بإتباع نظام اشتراكي مبني على التخطيط المركزي للاقتصاد، والاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الخدمات وانشاء المزارع الكبرى بعد تأميم أغلب الأراضي الفلاحية، واعتمد هذا النظام على إيرادات قطاع المحروقات حيث شهدت هذه المرحلة ازدهار في مجال توفير مناصب العمل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، سمحت هذه الحركة الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر حيث انتقلت من 33 %سنة 1966 إلى % 14 سنة1985 .

ورغم عدم التصريح به رسميا إلا أن الإقتصاد غير الرسمي ظهر في هذه الفترة نتيجة جهود الإقتصاد والسوق المزيف كانا مسيرين تسييرا إداريا مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية، وظهر الإقتصاد غير الرسمي ليسهل بصفة رئيسية عمومية التوزيع وظهرت السوق غير الرسمية التي مست المواد الاستهلاكية، الأخيرة الإلكترونية، مواد البناء و العقارات التي كانت تباع بسعر رمزي.

ا لمرحلة الثانية :ملامح ظهور الإقتصاد غير الرسمي في الفترة (1990 – 1999)

جاءت هذه المرحلة كنتيجة الأزمة النفطية العالمية لعام 1986 ، التي نجم عنها اختلالات مالية واقتصادية واضحة على البلاد جراء انخفاض مداخيل الصاد ارت بما يقارب% 50 ، وكذا تدني معدلات التبادل ، الأمر الذي يبين وبوضوح هشاشة النظام الإقتصادي المتبع من طرف الجزائر والقائم على التخطيط المركزي واحتكار الدولة لوسائل الانتاج والتوزيع بالإضافة الى ضبطها لمساوىء، مما أدى إلى تطبيق برنامجه الاقتصادي مع صندوق

[1] توهامي محمد رضا ، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة دكتورة ، جامعة المسيلة 2018/2017، ص 57.

النقد الدولي في(1994 برنامج الاستقرار الاقتصادي)وفي(1995برنامج التصحيح الهيكلي)،والذي أفضي إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1999.

*إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي(الصناعة، البناء، الاشغال العمومية، الفلاحة وتقليص كبير للاستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي تقليص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل؛

* دخول طالشباب البطالين إلى" الطرابندو" والطرق الملتوية(المهم توفير دخل).

*زياد ة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئيا في أعمال المنزل لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم ولا لأي معايير.

*انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى و المراكز الحضرية الكبرى نتيجة لفقر الأسر.

*نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للمدخول(الفردي قدره 15.7 %).

*تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الإقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي، حيث انتقل معدل البطالة من 25 %سنة، لتبلغ نسبتها 28 %سنة 1995.

*انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة.

*وضعية أمن البلاد جد معرقلة من الناحية الإقتصادية والاجتماعية، هذه الأوضاع أدت إلى تدهور ظروف معيشة السكان.

وتميزت هذه المرحلة بتطور الإقتصاد غير الرسمي للتوزيع وذلك عن طريق اكتساح الأشخاص ذوي الفئات العمرية الشابة الطرابندو والاستيراد بالحقيبة، كما ظهرت تجارة الأرصفة والأسواق الكبرى الأسبوعية واليومية غير المنظمة، وأسواق العملات الأجنبية والذهب، هذا جانب الإقتصاد غير الرسمي أما الجانب الآخر فتمثل في ظهور وتطور بعض النشاطات السوداء(شرعية وغير شرعية)فتطور الإقتصاد غير الرسمي للإنتاج صاحبه تطور ظاهرتي الغش الجبائي والعمل الخفي نتيجة لعم تساير الأنظمة الجبائية والاجتماعية والمالية للأوضاع الإقتصادية التي تعرفها البلاد. "[1]

[1] توهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص58 .

ا لمرحلة الثالثة :ملامح ظهور الإقتصاد غير الرسمي في الفترة 2000 إلى يومنا هذا(برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي)."[1].

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الحكومة الجزائرية قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الإقتصاد العالمي، حيث من شأنه أفن يخفف الأزمة العميقة التي مر بها الإقتصاد الجزائري خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة .ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا البرنامج، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين عمل المؤسسة والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، صاحب هذا البرنامج ظهور عوامل أدت إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تبرزها النقاط التالي :

*لجأ ت الحكومة الجزائرية إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، ومن ارتفاع الرسوم و الضرائب الجمركية دفع إلى ممارسة أنشطة التهريب عبر الحدود هذه من جهة، ومن جهة أخرى التهرب والغش الضريبي، هذا عبارة عن أوجه للاقتصاد غير الرسمي.

*كما أن نية الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دفعتها إلى تحرير المبادلات التجارية، ما نجم عنه تدفقات تجارية متنوعة وبجودة عالية، هذا ما أدى إلى قيام الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بإنتاج سلع لكنها دون المستوى التنافسي فتدفع هذه السلع إلى التداول في الأسواق الموازية بأرخص الأثمان حتى لا تكوف عرضة للكساد؛ أما النقطة المهمة والتي هي مصدر لكل الأنشطة غير الرسمية والتي وجدت عبر مختلف مراحل استفحال الإقتصاد الموازي، إلا أنها انتشرت بكثرة في الآونة الأخيرة والتي تتمثل في الفساد الإداري بحيث نجد مسؤولين موظفين في مصالح مختلفة كالجمارك والشرطة، يقبضون الرشاوي بغرض التعجيل بإنهاء إجراءات إدارية وبغرض القيام بها، مما يسمح بانتشار ممارسة الأنشطة غير الرسمية.

[1]توهامي محمد رضا ، مرجع سابق ، ص 59 .

المطلب الثاني : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و عوامل انتشاره

عرف حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر انتشارا سريعا منذ ظهوره وذلك لعدة عوامل و أسباب .

أولا :حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "[1].

ارتفع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من % 19.5 من الناتج الوطني الخام في نهاية الثمانينات ليصل إلى 42 من الناتج الوطني الخام سنة 2003 ، لينخفض بعدها ويصل إلى % 34.2من الناتج الوطني الخام سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي ساعدت على تنامي هذا الاقتصاد الذي جاء ليلبي احتياجات الأفراد، كتوفير مناصب للعمل وتلبية الحاجيات الأساسية) ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1]بورعدة حورية ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماجيستار ، جامعة و هران 2013/ 2014، ص 120.

جدول (04– 03) : نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتج الوطني الخام (1988–2021)

السنة	نسبة الإقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام%
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2
2007	33.57
2008	36.89
2009	35.21
2010	37.79
2011	36.42
2012	31.8
2013	30.24
2015	50.98
2016	47.43
2018	47.8
2020	33.71

المصدر : مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الادارية ، نسرين يحياوي ،2016، ص 123

كما تشير بعض التقديرات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ارتفع من نسبة % 34 إلى% 37.1 ، وذلك (1999كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، هذه النسب تدل حقيقة على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي – خلال الفترة فرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي، ويرافق ذلك استقطاب2007) ي للعمالة غير الرسمية والتي يتم يستوعبها سوق العمل الرسمي، وهذا من فئات مختلفة للمجتمع الجزائري، حيث يعتبر اتساع حجم ودائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية، والجدولين المواليين يعرضان تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي بين سنتي(2003-2013) بلغ 33.87 %من إجمالي الناتج الداخلي الخام؛ أي أن أكثر من 3137 مليار دينار يتم تداولها كل سنة خارج الإطار الرسمي للدولة وقد بلغ حجم الدخل غير الرسمي سنة 2013 حوالي5010 مليار دينار، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد تجذر الأنشوطة الخفية في الاقتصاد الجزائري، وأنها أصبحت ممارسات عادية يقوم بها الأشخاص علنا ولا يخفونها إلا عن مصالح رقابية معينة، وهو ذا ك له يحدث في غياب استراتيجية حكومية فعالة لاحتواء أنشطة الاقتصاد غير الرسمي والاستفادة من القيمة المضافة التي يوفرها للاقتصاد الجزائري في حالة تسجيل هذه الأنشطة الخفية . أما في عام 2018نلاحظ استقرار حجم الاقتصاد غير الرسمي في نفس المستوى ، وقد انخفظ حجمه في عام 2020حيث بلغ 33.71 و هذا نتيجو للاجراءات التي اتبعتها الحكومة . وقدر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في سبتمبر 2021 حجم الاقتصاد غير الرسمي في البلاد بنحو 10 تريليونات دينار الي مايعادل 75 مليا دولار ، و منذ سنوات يقدر خبراء ومتابعون حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مابين 40 و 60 مليار دولار .وقد فشلت المحاولات السابقة (خلال 1999 – 2019) في احتواء كتلة الأموال المتداولة في السوق غير الرسمية حيث أنه في عام 2016 أطلقت الحكومة الجزائرية سندات خزانة لم تتمكن من استقطاب سوى مليارات دولار فقط . "[1]

ثانيا: عوامل انتشار الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر"[2].

لم ينشأ الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر صدفة، بل تمخض عن جملة متشابكة من التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى بعض العوامل الخارجية التي تزامنت مع هذه التغيرات، ومن أهمها مايلي:

[1] أحمد داوود ، صحيفة الاستقلال ، 28 سبتمبر 2021 ، تم التصفح بتاريخ 22 ماي 2022 .
[2] يوسف بودلة ، حمزة كواديك ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و اشكالية دمجه في الاقتصاد الرسمي ، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي تندوف -، الجزائر ، 2018 ، ص 167

1 – أزمة النفط بشقيه الانخفاض والارتفاع : نتيجة اعتماد الجزائر الشبه مطلق في صادراتها على مورد واحد هو النفط سواء من حيث مساهمته في صادرات الدولة، أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أثر ذلك على الاستثمار والإنتاج وعلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى .

2 – زيادة عبئ المديونية الخارجية : عجزت الجزائر عن تسديد ديونها الخارجية بعد أزمة النفط 1986 ، نتيجة ارتفاع حجم خاصة خلال الفترة (1985-1995) ، والجدول الموالي يوضح ذلك – :

جدول (05 –03) : تطور المديونية الخارجية في الجزائر(1985–2020) **الوحدة : مليار دولار**

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
حجم المديونية	16.48	27.89	34.5	25.2	21.9	5.7	3	57.22

المصدر : نفس المرجع السابق، ص180 :

لقد حاولت الجزائر تقليص مديونيتها الخارجية من خلال تحسن إيرادات الجباية النفطية بداية من سنة 2000 عبر نادي باريس ونادي لندن، واللذان يضمان أكبر البلدان المدينة للجزائر، عن طريق التسديد المسبق لتلك الديون وتحول أخرى إلى استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما نجحت فيه حيث بلغت تلك الديون سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار فقط ، وفي سنة 2020 بلغ حجم الديون 57.22 % حسب احصائيات صندوق النقد الدولي

3 – ارتفاع معدل البطالة في الجزائر : أدى التفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل والمناصب التي تخلق سنويا إلى اتساع حجم ونطاق البطالة، حيث يعتبر ذلك نتيجة عدة أسباب منها أزمة النفط العالمية سنة 1986 ،

والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة، وصعوبة الحصول على قروض أجنبية لزيادة مشروطيتها، مما أدى إلى تقلص المشاريع الاستثمارية الجديدة وتوقف جزء من الاستثمارات التي كانت في طور الإنجاز، حيث نتج عن ذلك نقص فرص التشغيل وتوقيف عدد من العمال عن العمل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (06 – 03) : تطور معدل البطالة في الجزائر (1985–2021)

السنة	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2017	2021
معدل البطالة	9.7	19.7	28.1	29.5	15.3	10	10.4	12	14.5

. **المصدر :يوسف بودلة ، حمزة كواديك ، مرجع سابق ، ص 167**

لقد استغلت السلطات العمومية الجزائرية تحسن عائدات الجباية النفطية في وضع آليات وبرامج دعم تشغيل الشباب وإدماجهم في عالم التشغيل، الأمر الذي نتج عنه تقلص معدلات البطالة حيث بلغت حسب الأرقام الرسمية 12 % سنة2017 أما في سنة 2021 فقد بلغت 14% .

4 – النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال : وذلك بفعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، فانتشار المراكز الصحية وتقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة الطبيعية للسكان خلال فترة وجيزة ؛

5 – ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الدخل : أدى تبني الجزائر إلى برامج للإصلاح الهيكلي المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية في فترة التسعينيات من القرن العشرين بالدولة إلى تقليص الدعم على السلع والخدمات وتحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار الجزائري، وتزايد مستويات التضخم مع تجميد الأجور، انعكس عنه تدني مستويات الدخل والفقر فيها، وعدم تغطية أجور الشرائح المتوسطة والأدنى منها لسبل معيشية كريمة لأصحابها، فقد شكلت فئة السكان الذين يعيشون تحت خط أو %الفقر المدقع) أقل من $ 1.25 يوميا (نسبة 3.6 %سنة 1988 ، وارتفعت إلى 5.7 % سنة 1995 ، ثم انخفضت إلى2.7 ، -1966)سنة 2005 ، في حين نسجل إجمالا انخفاض معدل الفقر الإجمالي ب 49 نقطة مئوية خلال الفترة2010) وذلك دلالة على الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في محاربة الظاهرة وتحقيق تنمية مستدامة تكفل حق الأجيال في العيش الكريم، لكن في سنة 2021 بلغ 38 % وهذا يعود الى تفشي وباء كورونا و عدة ظروف اخرى، والجدول الموالي يوضح تطور معدل الفقر في الجزائر: "[1].

[1]يوسف بودلة ، حمزة كواديك ، مرجع سابق ، ص ص 67 - 68 .

جدول (07 – 03) : تطور معدل الفقر في الجزائر(1960–2021)

السنة	1966	1979	1988	1995	1997	2000	2010	2012	2021
معدل الفقر	54	28	8.1	14.1	28	12.1	5	6	38

المصدر : يوسف بودلة ، حمزة كواديك ، مرجع سابق ، ص 168

ثالثا : أشكال االاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"[1].

تتخذ أنشطة الاقتصاد غير الرسمي أشكالا تندرج ضمن نمطين سائدين من الأنشطة المشروعة و غير المشروعة .

1 – الأنشطة غير الرسمية المشروعة

و تمثل مجموعة الانشطة التي لا يمنع القانون ممارستها ، لكن يمارسها الأفراد و المؤسسات بصفة غير رسمية ، ذلك تحت شكل من الأشكال التالية :

1 – 1 – النشاطات الخفية (السوداء) في الجزائر

يمكن حصر النشاطات السوداء في الجزائر والتي تمارس بصفة مستقلة إلى:

*التجار المتجولون :سواء كانوا ا راجلين أو بسيارات صغيرة أو شاحنات(غير المالكين للسجل التجاري) والعارضين لمختلف السلع(خضر وفواكه، أواني منزلية، ملابس) ... ؛

*تجار الأرصفة :وهم التجار الذين يستغلون أرصفة الشوارع المكتظة بالمارة وأبواب الاسواق ومحطات النقل لعرض سلعهم المختلفة؛

*النقل الخفي للأشخاص :وذلك بسيارات قديمة وجديدة، وقد استطاع هؤلاء الناقلون أن يجعلوا لأنفسهم محطات يقصدها زبائنهم عند الحاجة؛

*شحن وتفريغ البضائع لدى الخواص، في الموانئ، الأسواق ، مصانع، مواد البناء... ؛

*حراسة مواقف السيارات؛

*العا ملات في مجال خدمات التجميل للنساء في المنازل؛

*الخياطة في البيت ؛

*تحضير مأكولات أو حلويات وبيعها مباشرة للمستهلك أو لأصحاب المحلات؛

*التصوير: سواء في أماكن سياحية أو في المناسبات... ؛

[1] عفيف عزة ، مرجع سابق ، ص 65 .

*إعطاء الدروس الخصوصية والتدعيمية بمنزل الأستاذ أو بمنزل التلميذ؛

*التجارة في العملات الأجنبية في الأسواق والتجارة في الذهب؛

*استيراد مختلف السلع من الخارج لغرض تسويقيا في الداخل، وذلك ليس بصفة التاجر وانما بصفة المسافر العادي.

1 – 2 – ا لغش الضريبي

شكلت التحولات الإقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور الغش الضريبي، والتي نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي:

*إزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتحرير الاسعار؛

*الصعوبات والبطء المحصول على السجل التجاري؛

*تراجع هام لنشاط رقابة الإدارات الاقتصادية؛

*التباطؤ والصعوبات التي تواجهها ادارات الضرائب والجمارك والتجارة للتكيف مع الأنماط الحديثة للتسيير والمراقبة، ممازاد في اتفاق السلوكات المضرة لمصالح المجموعة الوطنية.

و هناك عدة أساليب للغش الضريبي وهذه الأخيرة تمكن المكلفين من تجنب دفع الضريبة وهذه الأساليب تتوقف على حجم المؤسسة، النظام الضريبي، نوعية النشاط الممارسة...، وينتشر الغش الضريبي في الجزائر بعدة صور.

*البيع بدون فواتير وعدم استعمال الحسابات البنكية والصكوك؛

*إنشا ء مؤسسات وهمية بهدف التغطية على مؤسسات تابعة لنفس المساهمين؛

*عدم التصريح بالعمال وهذا شائع في الجزائر بكثرة؛

*تضخيم التكاليف في التصريحات وتبريرها بمستندات مزورة؛

*الا خفاء الكمي أي عد التصريح الكمي بالنشاط، وهو من بين مظاهر الغش المنتشرة في الجزائر

1 – 3 – ا لغش الاجتماعي"[1]

بالنسبة لقطاع الضمان الاجتماعي يعتبر الإقتصاد غير الرسمي خطرا حقيقيا، ولا يوجد على مستوى المؤسسات الصغيرة فقط، ولكف أيضا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات التجارية وشركات الخدمات،

[1] عفيف عزة ، مرجع سابق ، **ص ص66 – 67** .

وأمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان(CNAS) بمراقبة السداسي الأول لسنة 2001 على مستوى 5 ولايات تعلقت بـ 6096 رب عمل، والمعلومات المستخلصة من هذا التحقيق هي :

*تم إ حصاء عدد كبير من المخالفات إ زاء الضمان الاجتماعي؛

*حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم؛

* نسبة عالية من تشغيل العمال المؤقتين (ما يقارب 50%) ؛

*ثلثي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون؛

2 – ا لأنشطة غير الرسمية وغير مشروعة

هي نشاطات غير رسمية تمارس دون رخصة من الدولة لأنها في الأصل محظورة وتشمل إنتاج وتوزيع مختلف السلع المحظورة ومنها ما يكون لاعتبارات صحية، اجتماعية، أخلاقية أو لاعتبارات أمنية.

2 – 1 –تجارة المخدرات"[1]

ظاهرة تجارة المخدرات ظاهرة عالمية تعبر الحدود بسيولة وتنتشر في دول العالم، ويعود

اكتشاف هذه الجريمة في الجزائرإلى سنة 1975 ، حيث تم ضبط ما لا يقل عن ثلاثة أطنان رانتج القنب وتم توقيف مرتكبي الجريمة الذين كان معظمهم من الأجانب، وبعدما كانت تعتبر الجزائر منطقة ، عبور أصبحت منطقة عبور واستهلاك حيث ان 78- 80% هي كميات عابرة للتراب الوطني موجهة إلى دول أوروبا وتونس وليبيا ودول الشرق الأوسط و الخليج و يوجه للاستهلاك ما نسبته 20 % الى 25 % .

وبانخفاض أسعار البترول سنة 1986 ، أدى إلى أزمة اجتماعية بالإضافة إلى الأوضاع السياسية

وبالتالي تم اغتنام فرصة ذلك الانشغال من طرف شبكات تهريب المخدرات ، التي تهيكلت وتقوت وتعززت بشغور مجال المكافحة وعليه فتحت الأبواب أمام مروجي المخدرات ، وتعرف الجزائر رواج القنب أما الكوكايين .فهي قليلة وهذا بسبب ارتفاع أسعارها وبعد أماكن الحصول عليها .

2 – 2 –ا لتهريب

يقصد به عمليات(الاستيراد والتصدير)دخول وخروج المواد والسلع إلى داخل الحدود الاقليمية الجمركية للدولة، ودون المرور على مصالح الجمارك، ويقصد بالإقليم الجمركي(الأراضي والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة .

لقد تميزت عمليات التهريب في فترة الإقتصاد الموجه واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالتصدير غير الشرعي للمواد المدعمة(حليب، سكر، الزيت، البنزين)...، و الاستيراد غير الشرعي للمواد النادرة في الأسواق المحمية

[1] عفيف عزة ، مرجع سابق ، ص 68 .

(الأجهزة الالكترونية، الكهرومنزلية، قطع الغيار)... ، ومع سياسة التحرير التجارة الخارجية، اختفت ندرة المواد والسلع نسبيا، ورفع الدعم عن كثير من السلع فتغيرت وجهة المهربين إلى أنواع أخرى من السلع والمواد، وأصبح التهريب من الحدود يخص:

أنواع أخرى من السلع والمواد، وأصبح التهريب من الحدود يخص:

*عند الاستيراد :يتعلق الأمر بالمخدرات، المفرقعات؛

*عند التصدير :يتعلق الأمر أساسا بالماشية، الجلود، الفرو والوقود .

ويعتبر المازوت المادة الأكثر تهريبا إلى تونس حيث يتميز المازوت بسعره المنخفض في الجزائر

وغلاءه في تونس، وهذا سمح للمهربين التونسيين إعادة بيعه عندهم بأسعار ربحية (هامش ربح معقول.)

إن شساعة التراب الوطني بالإضافة إلى نقص الوسائل الملائمة للمراقبة والتغطية تتيح للمهربين قدرة كبيرة في الحركة وبالتالي الاضرار بالاقتصاد الوطني وهذا ما ساهم في تفاقم ظاهرة التهريب، حيث مست العديد من السلع المشروعة، هذا ما يضر بالاقتصاد الوطني ويحر م الخزينة من مبالغ ضخمة وعلى الدولة التفكير بعمق لحل هذه المشكلة .

2- 3- الجريمة الالكترونية"[1]

تصنف الجزائر من الدول التي لم تنظم بعد لمنظمة التجارة العالمية من بين أنشط الدول في مجال المواد الخاصة بالقرصنة 84% .بينما المعدل الدولي المسموح به هو34 %.

إن الخسائر التي تلحق بقطاع المعلوماتية العالمي نتيجة الأقراص المضغوطة المقرصنة، تصل الى 11 مليار دولار، وقد تعرضت الجزائر لكثير من الضغوط من قبل الدول الشريكة لاسيما فيما يخص حماية الملكية الفكرية لمنتجات الدول المعنية ، و لقد اتخذ الديوان الوطني لحقوق التأليف قرار تخفيض الرسوم الى 8 دينار للمنتج الواحد لتقليص فارق السعر بيف السوق الرسمية والسوق غير الرسمية، لكن دون جدوى، وهذه الممارسات تضر بالمنافسة بالنسبة للشركة الأصلية.

2 – 4 – ا لرشوة والفساد

الجزائر من أكثر البلدان الأقل تنافسية في إفريقيا بسبب الرشوة وسوء التسيير وانتشار الفساد حيث احتمت وصنفت في المرتبة 88 عالميا من بيف 175دولة من قبل المنظمة العالمية للشفافية، وهذانة 2013 وأعطيت لها

[1] عفيف عزة ، مرجع سابق ، ص 69 .

نقطة مقدرة ب 3.6من مجموع 10 ، وهذا يوحي بوضعية خطيرة من الفساد وتعني عشرة غياب تام للرشوة والفساد وأن الصفر يعني دولة تسود فيها الرشوة والفساد بصفة مقلقة.

ورغ أن الجزائر حصلت في عام 2014 على نفس النقطة، لكن بترتيب 100 دوليا، وفي العام 2015على نفس النقطة وبترتيب 94عالميا، اعتبرت الجمعية في بيان ليا أن الترتيب لا يعكس تحسنا في الوضعية، وانما يعود السبب لتراجع عدد الدول المعنية بالإحصاء من 175 دولة في 2014 الى168 دولة في 2015 ، كما حصلت الجزائر على المرتبة 17 إفريقيا والتاسعة عربيا.

المطلب الثالث : آثار الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر

يسبب الاقتصاد غير الرسمي عدة انعكاسات على الاقتصاد الجزائري فقد انحسرت حصة الشركات المحلية في السوق، من جراء النشاطات الصناعية والتجارية غير الرسمية وكذا ارتفاع ظاهرة المنتجات المقلدة وما رافقها من عمليات تزوير للفواتير وخسارة الخزينة العامة لمداخيل من جراء التهرب الضريبي وكذا خسائر في حيلة الضمان الاجتماع نذكر منها.

1.4الأثر على حصة الشركات المحلية الصناعية و التجارية "[1].

تسبب ارتفاع إجمالي الواردات في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق، وسجل القطاع الصناع المحل أكبر تراجع، مسجلاً نسبة نمو سلبية قدرت ب 2.2 % نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تنافسية القطاع الصناع ، وهو ما فتح الباب للقطاع المواز ليغط الطلب المتنام على المنتجات الصناعية التي تراجعت أسعارها في السوق الموازية، مستفيدة من رداءة نوعيتها وإلغاء الرسوم الجمركية، الممارسات التي امتدت خلا ل السنوات الماضية لتشمل القطاع التجار، الموسوم بمظاهر غياب وبالتالي عدم وجود ضريبة القيمة المضافة، والضمان وخدمة ما بعد البيع والتصريح الجبائي .

ثانيا)القطاع التجاري.

يعرف القطاع التجاري أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية، فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجار، يشتغل 548 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم نفس إلى الذين يشتغلون بصفة قانونية، يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية، وهو ما يعادل 60 بالمئة من العاملين في القطاع التجار وبلغت مساهمة القطاع التجار في الناتج

[1] رشيد حمودة ، مرجع سابق ، ص 255 .

الداخل سنة 2007 ما قيمت 17 % من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات و 25 % من فائض الاستغلال خارج القطاع وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة و 30 ألف مؤسسة في نشاط الجملة و 25 ألف شركة استيراد.

ثالثا: استيراد المنتجات المقلدة وضعف أساليب الرقابة"[1].

سجلت واردات الجزائر من الصين والهند والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وأندونيسيا، سجلت نسب نمو هائلة، كون هذه الدول تصعب فيها عملية مراقبة نوعية المنتجات الصناعية، وه عادة دول معروفة بالتقليد .ورغم تفكيك التعريفة الجمركية على السلع المقبلة من بلدان الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذ دخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005، إلا أن السلع المقبلة من بلدان آسيا واصلت ارتفاعها بين 2000 و 2008 وإلى جانب تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، ارتفعت حدة ظاهرة تزوير فواتير المواد المقلدة المستوردة، والتي شملت تقريباً جميع المنتجات، ومنها :النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية و الخردوات، والعطور والصناعات الغذائية، والأدوية، والسجائر .ويعود السبب الرئيس في تسويق هذه المواد المقلدة المجهولة المنشأ في غالب الأحيان، إلى غياب أو ضعف أساليب الرقابة على مستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانوناً في مراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصح في حماية الصحة العامة، وصولاً إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، إضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لمداخيل هائلة.

و أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية .وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه ، لا تنزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل في ما يعرف ب «السوق السوداء» و هو مايعادل 40%، كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنوياً ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، والأخطر من ذلك كل هو الضغط الكبير الذ يتحمل المجتمع الذي لم يجد من يحمي ضد هجمة منتجات خطيرة جداً على الصحة العامة.

[1] رشيدة حمودة ، مرجع سابق ، ص256.

ثالثا)الخسائر في حصيلة الضرائب والضمان الاجتماعي

وصل عدد أرباب العمل المستقلين غير مسجلين في السجل التجار حسب دراسة قام بها الديوان الوطني للاحصائيات عام 2006 64.5% . من أصل 2.846.000، وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي للإحصائيات وصل عدد الأشخاص غير المنخرطين في الضمان الاجتماعي إلى4.272.000 منها 1.021.000 في قطاع الزراعة ما يمثل 49.7 % من التشغيل الكلي . أما في مجال التهرب الضريبي فقد بلغت نسبة أرباب العمل المتهربين من الضريبة كليا 66.% .، وعدم السداد يخص بشكل أصحاب الأعمال الأحرار بنسبة 74 % وتزداد نسبة الذين يتهربون بشكل جزئ وكل من الضرائب لتصل إلى90.8% تقدر خسارة الميزانية العامة بالنسبة الضمان الاجتماع ب:

- 42 مليار دينار جزائر بالنسبة للضريبة على الدخل
- 22 مليار دينار جزائر بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة
- 120 مليار بالنسبة لاقتطاعات الضمان الاجتماع

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري ، من الجوانب المادية، إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائر بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق غير الرسمي أن عوائد القطاع غير الرسمي، «منتدى رؤساء المؤسسات » على أنها ش ء طبيع ، كما أظهرت دراسة ل في الجزائر تقدر ب 8.5 مليار دولار، وتشكل 17 % من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة، وما يعادل 13 %من الناتج الداخل الخام خارج قطاع المحروقات، وكشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة2007 ، أن عدد العاملين في غير الرسمي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8.25 مليون شخص بنسبة 35% من القوة العاملة في الجزائر.

رابعا: تفشي العمل غير الرسمي بين المهن المختلفة"[1].

إن العمل في السوق غير الرسمي لم يعد مقتصراً على المهن الثانوية البسيطة، بل امتد إلى التخصصات التي تتطلب تكويناً عالياً، ويشتغل 18 % من أطباء الأسنان في غير الرسمي، و 16 % من المهندسين المعماريين، و 15 % من المهندسين في الإعلام الآلي، و 14 % من المحامين، و % 9 من الخبراء المحاسبين، و 5 %من الأساتذة، و 4 % من المختصين في الصحة وتؤكد الأرقام نفسها أن عدداً كبيراً من عمال القطاع المواز والعمال المؤقتين، % 49 منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماع ، أي أنهم مجرد عمال فقراء؛ بسبب هشاشة الوظائف التي

[1] رشيدة حمودة ،مرجع سابق ، ص 257.

يشغلونها، وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي الذي لا يتعدى في أحسن الحالات 150 دولارا أحسن الحالات شهريا. ويتوزع العمال في القطاعات القانونية على: التجارة، والإدارة العمومية والخدمات 18.1% ، الزراعة 18.1%، والبناء والأشغال العمومية14%، و الصناعة 14.2%، أما القطاعات التي توفر فرص أعلى، فهي قطاعات التجارة والإدارة العمومية، كما أن عمال القطاع الفلاح لا يشتغلون سوى 11 إلى 91 يوماً في السنة، ويعرف قطاع البناء والأشغال العمومية ديناميكية بفضل الإنفاق العموم للتجهيز، أما الصناعة فأصبحت تشغل عدداً أقل من العمال، وحصتها في التشغيل تراجعت بين 2000 و 2008 .

المبحث الثاني :آليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

قامت الجزائر بعدة اجراءات جبائية تستهدف تشجيع القطاع غير الرسمي الى الدخول في النظام الضريبي وذلك من خلال عدة محاور نتطرق اليها في مبحثنا هذا .

المطلب الأول : تبسيط النظام الجبائي وتقليص العبء الضريبي "[1]

قامت إدارة الضرائب في السنوات الأخيرة بادخال عدة إصلاحات تهدف إلى إضفاء المرونة على النظام الجبائي وخاصة بالنسبة لصغار المكلفين ، وقد تجسد ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ، حيث تم تقليص الوثائق المطلوبة لتأسيس الملف الجبائي من 9 إلى4 بالنسبة للشخص الطبيعي، ومن 15 إلى 3 بالنسبة للأشخاص المستفيدين من أنظمة الجباية الامتيازية وكالة ANGEM ، CNAC، ANSEJ،ANDI

كما تم تقليص مدة تسليم رقم ، التعريف الجبائي إلى 48 ساعة ابتداء من إيداع الملف.

وفيما يخص تبسيط أنظمة فرض الضريبة وتقليص العبء الضريبي، فقد تم تأسيس ضريبة جزافية وحيدة IUF ابتداء من سنة 2007 لتحل محل النظام الجزافي القديم الذي كان يتضمن الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني ، و تطبيق على المكلفين الصغار الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 3 مليون دج. وقد هدف المشرع الجبائي من وراء ذلك إلى تبسيط إجراءات ربط وتحصيل الضريبة لأكثر من مليون مكلف ولتشجيع القطاع الموازي على الدخول في الاقتصاد الرسمي، تم في سنة 2015 رفع حد أهلية نظام الضريبة الجزافية ليشمل كل المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها 30 مليون دج، أي 85%من المؤسسات الجزائرية وحدد سعرها بمعدلين5% إذا كان النشاط تجاريا أو منتجا12% بالنسبة لباقي الأنشطة مع تقديم تصريح سنوي وحيد، ودون الإلزام بمسك محاسبة أو تقديم حصيلة جبائية.

[1]/المديرية العامة للضرائب : عصرنة الادارة الجبائية من أجل نجاعة الادارة ، نشرة شهرية ، ص5-6 .

و بالإضافة إلى ذلك، تم في نفس السنة اتخاذ إجراءات خاصة بالعمال الناشطين في القطاع الموازي لتشجيعهم على الانخراط في الضمان الاجتماعي والاستفادة من التغطية الاجتماعية مقابل اشتراك شهري حدد ب 12 % من الأجر الوطني المضمون أي مايعادل 2160دج شهر لنسبة لمرحلة انتقالية تقدر ب 3 سنوات على الأكثر.

إن تثمين هذه الإجراءات يتطلب حسب رأينا تعزيز دور الإعلام الاقتصادي في إذكاء الوعي لدى العاملين في القطاع غير الرسمي بمزايا الاندماج في الاقتصاد النظامي،، واطلاعهم بما تم تطويره من إجراءات حكومية لفائدتهم و اتاحة الفرصة لهم للتعبير عن أفكارهم ومخاوفهم من إضفاء الصفة الرسمية على نشاطهم خاصة وان نسبة معتبرة منهم ذو مستوى تعليمي ضعيف.

المطلب الثاني: التوسع في منح الامتيازات الجبائية "[1]

يتجسد ذلك في الحوافز والتخفيضات الجبائية الموجهة لاستقطاب الفاعلين في القطاع غير الرسمي، حيث تم استهداف ثلاث فئات هم أصحاب المشاريع الصغيرة، تجار الأسواق الفوضوية، وأصحاب رؤوس الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية.

أولا : الامتيازات الموجهة لأصحاب المشاريع الصغيرة) المقاولون الشباب

جاءت هذه الامتيازات في إطار ترتيبات دعم الاستثمار وبرامج دعم تشغيل الشباب، لتشجيع هذه الشريحة على خلق العمل الذاتي من خلال إقامة مؤسسات مصغرة في إطار نظامي بدلا من اللجوء إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي أو البقاء فيه .ومن أهم هذه الامتيازات :

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أر باح الشركات للمشاريع التي أنشأها الشباب والمؤهلة للاستفادة من (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو صندوق القرض المصغر أو صندوق التأمين على البطالة) لفترة 3 سنوات ابتداء من ريخ الشروع في الاستغلال، وترفع إلى 6 سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيتها.

-الإعفاء بنفس الكيفية السابقة من الضريبة على الدخل الإجمالي للمشاريع التي أنشأها الشباب والمؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب .بينما المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر فيكون الإعفاء لمدة 5 سنوات، ولمدة 10 سنوات بالنسبة للحرفيين التقليديين والممارسون لنشاط حرفي فني.

---

[1]/العياشي عجلان : حوكمة النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة و تحقيق العمل المستدام –حالة الجزائر – ملتقى دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، المسيلة ، 15-16 نوفمبر 2011 ، ص110 .

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على المشتريات للمواد واللوازم والخدمات التي تدخل مباشرة في الإنجاز الاستثماري الخاص لإنشاء والتوسيع.

ثانيا : الامتيازات الموجهة لتجار الأسواق الفوضوية

لدفع هؤلاء التجار إلى الاندماج في النشاط القانوني في أماكن مهيأة من طرف الجماعات المحلية، تم إعفائهم بشكل تدريجي من الضريبة الجزافية الوحيدةIUF على النحو الآتي :

-إعفاء كلي خلال السنتين الأوليتين من معدل 5% الذي يطبق على رقم أعمال يصل إلى10 مليون دج.

-تخفيض 70 % من نسبة 5% أي 1.5 % فقط خلال السنة الثالثة الموالية.

-تخفيض 50 % من نسبة 5% أي 2.5 % فقط خلال السنة الرابعة.

-تخفيض 25 % من نسبة 5% أي 3.75 %فقط خلال السنة الخامسة.

وقد ساهمت هذا الإجراءات إلى جانب ترتيبات إدارية وقانونية أخرى في انحسار شبه كلي للأسواق الفوضوية خاصة مع بداية حملة القضاء على هذه الأسواق سنتي2011 – 2012 ، الا أن تعثر عملية انجاز أسواق مغطاة على المستوى الوطني بسبب نقص العقار وترشيد النفقات مع انخفاض أسعار البترول، إضافة إلى الأخطاء المرتبطة ببرمجة وتخطيط الأسواق الجوارية المنجزة جعل هذه الظاهرة تبرز من جديد.

هذه الظاهرة تبرز من جديد.

ثالثا : الامتيازات الموجهة لأصحاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية "[1]

لاسترجاع الأموال المتداولة خارج البنوك والمقدرة حسب البنك المركزي الجزائري بين 1000 و1300 مليار دينار ما يسمح بتنويع مصادر التمويل خارج الميزانية، أقرت الحكومة برنامجا للامتثال الضريبي الإرادي بدأ تطبيقه في أوت2015 ، لتمكين المتعاملين في الإطار الغير رسمي من التصريح بأموالهم لدى البنوك ، وتسوية وضعيتهم الجبائية مقابل إخضاع جزافي بمعدل 7% شريطة ألا تكون هذه الأموال من مصادر مشبوهة .وفي حال عدم الامتثال،

يتعرض المعنيون إلى عقوبة صارمة واسترداد ضريبي عن التهرب الجبائي .

وهناك خيار آخر لاحتواء المترددين في التعامل مع هذا البرنامج ، وهو أن يستفيد الأشخاص الذين يقومون بايداع أموال تقل عن 10 مليون دج من معالجة عادية لودائعهم على مستوى الوكالات المصرفية في كامل التراب الوطني .

[1]/العياشي عجلان ، مرجع سابق ، ص ص 110 – 111 .

ورغم الحوافز الهامة التي تضمنها هذا البرامج إلا أن الاستجابة له كانت اقل بكثير من الأهداف المرجوة وهي تحويل ما لا يقل عن 10 إلى% 15 ن الأموال المتداولة في السوقغير الرسمية إلى البنوك، والظاهر أن انعدام الثقة والخوف من المساءلة عن مصدر الأموال هو السبب المباشر لإخفاق هذا البر مج رغم تعهد الحكومة بعدم تطبيق أي متابعة أو مساءلة بعدية.

المطلب الثالث: تنسيق وتشديد الإجراءات الرقابية"[1]

تتضح توجهات السياسة الجبائية في الجزائر بخصوص الرقابة على نشاطات الاقتصاد غير الرسمي من خلال التدابير المتخذة على المستوى التشريعي وعلى مستوى التدخل الميداني وأهمها ما يلي:

-الإحصاء الدوري للأنشطة والأشخاص المكلفين بالضريبة، وقد قامت إدارة الضرائب سنة 2001 بعملية واسعة النطاق لجرد بعملية واسعة النطاق لجرد الممتلكات والأنشطة عبر كامل التراب الوطني بهدف بتضريب القطاع غير الرسمي، وسخرت لهذه العملية 2400 عون جبائي وعدد معتبر من موظفي البلديات .

-إعداد مرجع وطني لمجموع المكلفين لضريبة يسمح بتحسين وسائل مكافحة التهرب الضريبي و القطاع غير الرسمي.كما تم انشاء مديرية المعلومات و الوثائق الجبائية مكلفة بجمع و تقاسم المعلومات مع أطراف أخرى بغرض

تأسيس وعاء الضريبة وتحصيلها .كما منح المشرع الجبائي لأعوان إدارة الضرائب حق الاطلاع على الوثائق و المستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة وعدم الاعتداد بالسر المهني من قبل بعض الهيئات كالبنوك و الأجهزة البنكية .

-إنشاء فرق مختلطة للرقابة (ضرائب –جمارك –تجارة) تحت سلطة المديرية الولائية للضرائب، تتولى مراقبة وتعقب المتدخلين في العمليات التجارية وخاصة عمليات الاستيراد والتصدير، وهذا وفق برنامج للتدخلات تعده لجان التنسيق الولائية للإدارات الثلاثة المذكورة .

-وضع سجل وطني خاص بمرتكبي الغش تحت إشراف المديرية العامة للضرائب، يحرم بموجبه مرتكبو مخالفات ماسة لاقتصاد الوطني من الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها إدارة الضرائب والجمارك والتجارة، وعدم الاكتتاب في الصفقات العمومية وحظر التجارة الخارجية عليهم .

[1]/بوالحلية عبد الحكيم : مرجع سابق ، ص112.

المطلب الرابع : اجراءات أخرى لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي "[1]

قامت الجزائر بعدة اجراءات اخرى خارج السياسة الضريبية لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي منها :

*اعتماد عدة برامج لدعم سياسة التشغيل وخاصة لفائدة الشباب لامتصاص الطاقات المشغلة في الاقتصاد غير الرسمي وهذا من خلال عدة آليات لخلق فرص العمل أهمها :وكالة تشغيل الشباب والقرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، عقود الإدماج والشبكة الاجتماعية.

وهناك آليات غير مباشرة كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبر نامج الوطني لتأهيل المؤسسات .

*تنصيب لجان التعمير التجاري على مستوى كل ولاية لمرافقة إدماج التجار الفوضويين داخل الأسواق المنظمة ، وهذا في إطار توسيع الأسواق القديمة .كما تم تخصيص غلاف مالي بقيمة 14مليار دج منها 10 مليار دج موجهة لإنشاء وتهيئة أسواق جوارية في الساحات والأحياء الحضرية عبر مختلف بلديات التراب الوطني، توجه لاستقبال الشباب الذين يمارسون نشاطا تجاريا غير رسمي،تهدف امتصاص البطالة وتنظيم الأسواق الفوضوية

بالاضافة الى ذلك تم إلغاء كل الشروط المتعلقة لنشاطات التجارية الموضوعة لاستفادة الشباب من المحلات المنجزة في اطار برنامج 100 محل لكل بلدية .و قد سمحت هذه الاجراءات بالقضاء على 840 سوق غير رسمي من أصل 1300 سوق منذ انطلاق هذه العملية في اوت 2012 .

*محاولة استقطاب السوق غير الرسمية لصرف العملة ضمن إطار السوق الرسمية عن طريق ترقية نشاط مكاتب الصرف الخاصة التي جاء بها قانون 1995 حيث قرر بنك الجزائر سنة 2012 مراجعة هوامش الربح المرتبطة بالتجارة الرسمية للعملات والمحددة ب 1% لتحفيز الخواص الراغبين في خوض تجارة العملة على فتح مكاتب رسمية للصرف وتوفير البديل للسوق السوداء .

لكن رغم ذلك، يبدو أن السلطات العمومية لم تتضح لديها الرؤية بعد بخصوص اعتماد هذه المكاتب، إذ لم يتم حل الإشكالات التقنية العالقة بها حتى أن البنوك العمومية نفسها لم تتمكن من إقامة مثل هذه المكاتب، وبنك الجزائر هو الوحيد المخول بمنح الاعتماد لهذه المكاتب، وبنك الجزائر هو الوحيد المخول بمنح الاعتماد لهذه المكاتب وهو إجراء يعتبر بيروقراطيا في حد ذاته، ناهيك عن اقتصار التعامل على المغتربين والأجانب اذ لا يسمح للمقيمين بشراء العملة مقابل الدينار لكونه غير قابل للتحويل، وهي إحدى المسائل الكابحة.

[1]/بوالحيلة عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص ص108-109 .

*تطهير الفضاء الاقتصادي من الظواهر والممارسات التي تقف وراء انتشار القطاع غير الرسمي ومن الأمثلة على ذلك، تحديد مدة صلاحية السجل التجاري بعامين قابلة للتجديد بعد أن كانت المدة غير محددة، للحد من التزوير والمتاجرة للسجلات الوهمية .كما تم إقرار تضامن بين صاحب السجل التجاري والمستفيد من الوكالة فيما يخص تسديد الضرائب المرتبطة باستغلال السجل .وفي مجال مكافحة التهريب وتقليد السلع، أبرمت إدارة الجمارك على سبيل المثال عدة اتفاقيات مع مالكي العلامات التجارية للتنسيق وتبادل المعلومات في هذا المجال قامت بتحديث موقع الوابweb بهدف إطلاع الجمهور والمحيط الجمركي على العلامات والرسومات ونماذج المنتجات التي تتعرض للتقليد في السوق الجزائري.

و ابتداء من عام 2009 تم إدخال رقم جبائي جديدNIF وتعميمه على جميع مصالح الجمارك لتقوم بربطه مع النظام المعلوماتي SIGAD مما يسمح بتبادل المعلومات عن المتعاملين الاقتصاديين بين الجمارك والضرائب والبنوك، ومراقبة عمليات التجارة الخارجية للتعرف على المهربين.

خلاصة الفصـل الثالث:

كان الإقتصاد غير الرسمي شبه موجود في الإقتصاد الجزائري خلال السبعينات، ورغ عدم التصريح بو رسميا إلا أنه قد برز خلال الثمانينات نتيجة جهود الإقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا، مما ولد نقص في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية. وقد أخذ الإقتصاد غير الرسمي في الانتشار والتشعب بصورة ملموسة خلال التسعينات نتيجة الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية والأمنية التي مرت بها البلاد، فبعد أن كان ظاهرة هامشية الإقتصاد في السنوات الاخيرة نموا مقلقا حيث توسع ليشمل كل القطاعات، وأصبح نموه اليوم يخضع لأهداف أخرى وهي أساس البحث عن أقصى نسبة من الربح غير المصرح به وغير الخاضع للالتزامات الشرعية المرتبطة بدفع الأعباء الجبائية والاجتماعية و الالتزامات الأخرى المتعمقة بممارسة النشاط. وبناءا على ذلك قامت الجزائر ببذل مجهودات قصد إدماج الإقتصاد غير الرسمي في إطار رسمي من خلال اصلاحات جبائية شاملة تبنتها مع بداية التسعينات، بسبب الخصائص التي كانت تميز النظام الضريبي قبل الاصلاحات من تعقد وعد استقرار في النظام الضريبي وهذا يعود إلى أنه يحتوي العديد من الضرائب والمعدلات مما شكل صعوبة في تسييره من طرف موظفي الضرائب.

الخاتمة

الخاتمة العامة :

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من بين المواضيع التي أثارت الكثير من النقاشات والدراسات بين الباحثين الاقتصاديين، وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي.
و يعود كذلك الى عدة أسباب و عوامل ،كما ترتب عن انتشاره عدة اثار منها ماهو سلبي و ماهو ايجابي حيث يلعب الاقتصاد غير الرسمي دورا هاما في تحسين ظروف معيشة كثير من الفئات الفقيرة، اذ أنه لا يقدم حلولا جذرية للخروج من الفقر والبطالة إلا أنه يوفر الحد الأدنى من العيش الكريم لهذه الفئة.

و لمواجهة ظاهرة انتشار الاقتصاد غير الرسمي ، قامت العديد من الدول ومن بينها الجزائر المحاولة للتصدي لهذه الظاهرة من خلال معالجة الأسباب، وكذا اخضاع الاقتصاد غير الرسمي للسياسة الضريبية .
و لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نقيم التجربة الجزائرية في الحد من انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من خلال اخضاعها للسياسة الضريبية و ذلك باتباع عدة اليات .

نتائج اختبار الفرضيات :

* **الفرضية الأولى** :" :الاقتصاد غير الرسمي يضم وحدات الإنتاج غير الرسمية وغير المسجلة لدى المصالح الضريبية ويتكون من شقين شرعي وغير شرعي يتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاد الرسمي كالتنظيم والإنتاجية والمردودية المحدودة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الائتمانية .

* الفرضية الثانية : تعددت اليات الاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي ، و ذلك بتحديد و تصنيف نشاطات الاقتصاد غير الرسمي ، و تصميم نظام ضريبي خاص بنشاطات الاقتصاد غير الرسمي و كذا اعتماد حوافز جبائية خاصة بالقطاع غير الرسمي .

* الفرضية الثالثة : مر تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بمراحل عدة مما دفع بالحكومة باتباع اليات لاخضاع الضريبي للاقتصاد غير الرسمي من خلال تيسيط النظام الجبائي و تقليص العبء الضريبي و التوسع في منح الامتيازات الجبائية .

نتائج البحث:

لقد خلصنا من هذه الدراسة إلى النتائج التالية التي تمثل الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية:

* غياب تعريف موحد ومشترك للاقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكل تعقيدا منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظة العمل الدولية عن العمل في سنة 197

*صعوبة وكذا اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي ما زاد من صعوبة ضبط تعريف موحد له.

* تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي و كثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها يفر التدخل الحكومي في الأسواق المختلفة و تدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد.

*ان المعالجة الضريبية لنشاطات الاقتصاد الموازي تقتضي التمييز بين الأنشطة الصغيرة التي يمكن احتوائها عن طريق التسهيلات و الحوافز الجبائية، وبين الأنشطة الكبيرة التي تتطلب إحكام الرقابة عليها وزجر مرتكبيها.

*وقد ساهمت في القضاء على بعض المظاهر التي كانت منتشرة على نطاق واسع كتجارة الأرصفة والأسواق الفوضوية، لكنها فشلت في استرجاع الأموال المتداولة في السوق الموازية في إطار ما عرف ببرنامج المصالحة الضريبية .

ولإضفاء مزيد من الفعالية على التدابير سالفة الذكر نقترح ما يلي:

* تخفيض نسب الضريبة الجزافية وأعباء الضمان الاجتماعي التي يخضع لها المكلفون الصغار حيث دفع الضريبة على الشكل الحالي تجعل هذه الفئة تدفع ضرائب أكبر مما لو دفعت حسب النظام الحقيقي.

* الإعلام حول استخدام الضرائب حيث أن المكلفين يحترمون التزا ماتهم الضريبية أكثر ، عندما يعرفون ما يمكن أن يحصلوا عليه مقابل ذلك .

* تعزيز فعالية جهاز التحصيل الضريبي عن طريق تعميم إمكانية التصريح بالضريبة و دفعها عن بعد وإمداد أعوان الضرائب الضرائب بالوسائل اللازمة لرفع مستوى التغطية الجبائية حتى تشمل الأنشطة التي يصعب الوصول إليها .

*تفعيل القوانين ا لمجبرة على التعامل بوسائل الدفع الحديثة للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق غير الرسمي مما يساعد ادارة الضرائب في تعقب المعاملات غير المصرح بها .

آفاق البحث:من خلال الدراسة التي تناولنها، تبين أن هناك العديد من الموضوعات تناولتها الدراسة بصورة مختصرة بما يخدم موضوع الدراسة، غير أن هذه المواضيع تعد نقط انطلاق لدراسات جديدة، ومن أهم تلك الموضوعات:

دور تعميق الإصلاحات الجبائية للحد من انتشار الاقتصاد غير الرسمي.

- سن تشريعات و قوانين صارمة تخص ممارسة الأنشطة غير الرسمي في الجزائر .
- تكثيف الجهود المبذولة للحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية:

أ. **الكتب:**

1. عاطف وليد أندراوس ،**الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات ، الأسباب** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية – مصر ،2005.

2. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، **التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 20.

3. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك** ،، الدار الجامعية، مصر ، 2001.

4. عمارة السيد عبد الباسط ، **الاصلاح الضريبي و دوره في مكافحة الاقتصاد غير المنظم** ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر، 2012.

5. ناصر مراد ، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق** ، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003 .

ب. **أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير:**

ب.1. أطروحات دكتوراه:

1. توهامي محمد رضا ، **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر** ؛ أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة جامعة المسيلة؛ 2018/2017.

ب.2. مذكرات ماجستير:

1. بورعدة حورية، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستار في ، جامعة وهران؛ الجزائر؛ 2014/2013.

2. توهامي محمد رضا ، **دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر**؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

3. خليلي عبد المالك و عزاوي عبد الرحمان ،**الضغط الضريبي و العوامل المؤثرة في الاقتصاد غير الرسمي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،الجزائر،2005/ 2006.

4. عفيف عزة ؛ **الاصلاح الضريبي كآلية لدمج الاقتصاد غير الرسمي** ؛رسالة مقدمة لنيل درجة الماستر في جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2017/2016.

5. نجاة مسمش؛ **الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي** ؛ مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ؛ جامعة بسكرة؛ الجزائر؛ 2018/2017.

6. رشيدة حمودة ؛ **استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة** ؛ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، جامعة سطيف ، الجزائر؛ 2012/2011.

ت. التقارير:

1. المديرية العامة للضرائب : عصرنة الادارة الجبائية من أجل نجاعة الادارة ، نشرة شهرية ، العدد

ث. مجلات علمية:

1 .بوالحيلة عبد الحكيم ، الاخضاع الضريبي للاقتصاد الموازي بين صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل – على الدراسات الاكاديمية و المهنية ، جامعة جيجل ، 2017 .

2 .شهاب حمد شيحان ، اقتصاد الظل بين السببية و التحديدذ ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الادارية ، العدد 10 ، العراق 2013 .

3 .محمد زعلاني ، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائري ، ابحاث اقتصادية و ادارية ، العدد العاشر ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2011

4 .يوسف بودلة ، حمزة كواديك ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و اشكالية دمجه في الاقتصاد الرسمي ، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي تندوف . الجزائر ، 2018.

هـ. اللقاءات و الملتقيات العلمية:

1. أحمد قايد نور الدين ، الاقتصاد غير الرسمي و اثاره على التنمية المستدامة ، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي واثاره على التنمية المستدامة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 20.....

2. العياشي عجلان ، حوكمة النفقات الجبائية لتمويل التنمية المستدامة و تحقيق العمل المستدام – حالة الجزائر – ملتقى دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011 .

3. رمضاني محمد ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، الاثار و سبل الرويض ، جامعة عبد القادر بن باديس ، مستغانم ، 20 /21 نوفمبر 2007 .